آثر تفعيل الشمول المالي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من(١٩٩١ ــ ٢٠٢١)

أ.م.د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام*

أ.م.د. عصـــام احمـــد البـــدرى**

ألاء ابراهيم عبد الرحيم مبارك***

(*) أم.د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام:استاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة جامعة المنوفية
Email: mamdmohamed@yahoo.com

(**أ.م.د. عصـــام احمـــد البـــدرى: استاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة جامعة المنوفية
Email: esamahmed1981@gmail.com

(***) ألاء ابراهيم عبد الرحيم مبارك: كلية التجارة جامعة المنوفية
Email:ibrahimalaa525@gmail.com

الملخص:

بات الشمول المالي علي رأس أولويات واهتمامات معظم دول العالم بشكل عام والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية بشكل خاص، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية لخفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لذلك يهدف البحث إلى قياس أثر تفعيل الشمول المالي في علاج عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة(١٩٩١-٢٠٢١)، حيث يستعرض البحث الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مع تحديد العوامل المحددة لعجز الموازنة العامة ومؤشر الشمول المالى فى الاقتصاد المصرى، وتحليل واقع الشمول المالى وعجز الموازنة فى الاقتصاد المصرى، وبناء نموذج قياسى للعوامل المؤثر على عجز الموازنة العامة للدولة فى الاقتصاد المصرى، وذلك من خلال الاعتماد على نسبة عجز الموازنة لإجمالى الناتج المحلى كمتغير تابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة وهى(الشمول المالى معبرًا عنه بمؤشر الوصول للمؤسسات المالية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، معدل التضخم معبرًا عنه بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين، وسعر الصرف الحقيقى الفعال، الانفتاح التجارى، ومعدل الفائدة الحقيقى وعجز الميزان التجارى)، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى للإبطاء الموزع (ARDL) ، للتأكد من صحة الفرضية الرئيسية والتى تتمثل فى الاتى: يمكن للشمول المالي عبر قنواته وآليته، ومع توفير البيئة الملائمة له أن يسهم في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري.

وتوصل البحث إلى أنه على الرغم من وجود تحديات للشمول المالي في مصر، فالمبادرات التي قام بها البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، قد مارست دورًا مهما في تحسين مؤشرات الشمول المالي تدريجيًا.كما توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة عكسية بين نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى وكل من الشمول المالي معبرًا عنه بمؤشر الوصول للمؤسسات المالية، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والانفتاح التجاري وعجز الميزان التجاري. وعلى العكس توجد علاقة طردية بين نسبة عجز الموازنة العامة لإجمالي الناتج المحلى وكل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

. **الكلمات المفتاحية:** الشمول المالى، عجز الموازنة العامة، الإقتصاد المصرى، نموذج **ARDL**

Abstract:

The research aims to measure the impact of activating financial inclusion in treating the general budget deficit in Egypt during the period (1991-2021), as the research reviews previous studies related to the topic while identifying the factors determining the general budget deficit and the financial inclusion index in the Egyptian economy, and analyzing the reality of financial inclusion and the budget deficit. In the Egyptian economy, and building a standard model for the factors affecting the state's general budget deficit in the Egyptian economy, by relying on the ratio of the budget deficit to the gross domestic product as a dependent variable, and a group of independent variables, which are (financial inclusion expressed by the access to financial institutions index, per capita growth rate Of the GDP, the inflation rate expressed by the consumer price index, the real effective exchange rate, trade openness, the real interest rate and the trade balance deficit), using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, to confirm the validity of the main hypothesis, which is as follows : Financial inclusion, through its channels and mechanisms, and by providing an appropriate environment for it, can contribute to addressing the general budget deficit in the Egyptian economy.

The research concluded that although there are challenges to financial inclusion in Egypt, the initiatives undertaken by the Central Bank of Egypt to enhance financial inclusion have played an important role in gradually improving financial inclusion indicators. The study also found: There is an inverse relationship between the budget deficit ratio to gross product. Domestic and financial inclusion expressed by the index of access to financial institutions, the growth rate of per capita GDP, trade openness, and the trade deficit. On the contrary, there is a direct relationship between the ratio of the general budget deficit to the gross domestic product and the inflation rate, the real interest rate, and the real exchange rate in the short and long term.

مقدمة :

أحتلت قضية الاصلاحات الاقتصادية وإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك بات الشمول المالي على رأس أولويات واهتمامات مختلف دول العالم وتحديدا الدول النامية التي تسعى إلى بناء قطاع مالي مرن، والهيئات المعنية بقضايا التنمية بشكل خاص، وذلك نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، باعتباره سبيلًا حقيقيًا لدعوة كافة فئات المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي وبخاصة الفئات المستبعدة ماليا من الحصول على الخدمات المالية، وتكمن أهمية الشمول المالي في قدرته على الحد من التعاملات النقدية التي هي من أهم سمات الاقتصاد غير الرسمي والذى يعد أحد العراقيل التي قد تؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، حيث يساهم الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي، من خلال ابتكار خدمات مالية تتناسب مع متطلبات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتذيل العقبات التي تحول دون الوصول لتلك الخدمات، سواء من ناحية التكلفة أو البعد الجغرافي أو متطلبات فتح حساب.

لذلك ركزت أهداف التنمية المستدامة في النظام المالي المصري على الشمول المالي باعتباره أحد محفزات النمو الاقتصادي، وتطبيق اصلاحات في القطاع المالي لتمهيد الطريق نحو انتقال أكثر سلاسة من الاقتصاد النقدي (الذى يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية) وهو النظام السائد في الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الرقمي (الذى يعتمد على التسويات المصرفية والالكترونية والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها سوء نسبة صغيرة جدا)، حيث شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٥) نمواً ملحوظاُ في حجم الاقتصاد غير الرسمي فقد ارتفع من ٢١,٤% إلى ٢٥,٤% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ثم تراجع إلى ١٩% عام ٢٠٢٠، وهي الفترة التي اتسم فيها الاقتصاد بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبذلك تفقد مصر ما يعادل في المتوسط ٤% من ايراداتها الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي، وذلك يدل على ضخامة المبلغ التي تكبدته الدولة من خسارة نتيجة وجود مثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المصري(**معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧،ص ٣٤)**

وتشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي لعام٢٠١٧، أن نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو ٢.٥ مليار نسمة لا يحصلوا على خدمات مالية رسمية، و٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في أغلب الأحيان لفتح حساب مالي، ولا يدخر سوى نحو ٢٥% من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية الأمر الذي يصعب معه معرفة مستوي معيشة ومستوي الخدمات المالية المقدمة لهذه الفئة ومستوي الدعم المقدم بأنواعه سواء الدعم النقدي أو العيني ومستوي الإعفاء الضريبي الذي يجب أن تتمتع به هذه الفئة، والدخول الحقيقية لهذه الفئات، فتشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم الاستفادة الوحدات الاقتصادية من الوفورات الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذا القطاع يعمل تحت مظلة القطاع الرسمي ، يودى ذلك إلى تشجيع التهرب الضريبي وضعف الطاقة الضريبية للدولة ، وبالتالي انخفاض الايرادات الضريبية التي تشكل النسبة الاكبر من إيرادات الدولة، ومن جهة أخرى وصول الدعم إلى الفئات الغير مستحقة يودى إلى تزايد الانفاق العامة، وعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الامر الذى يشكل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة، ويودى إلى تزايد عجز الموازنة العامة للدولة التي تعد من أهم ملامح السياسة المالية المصرية والتي كان من أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي، حيث قامت مصر بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وشمل اصلاح الموازنة العامة وخفض العجز فيها وذلك من خلال هيكلة الدعم وإصلاح السياسات الضريبية وترشيد الانفاق الحكومي و زيادة الايرادات العامة، لذلك اتجهت العديد من الدول اتباع السياسات الاقتصادية والكلية التي تعمل على رقمنه المالية العامة بهدف تطوير أليات أكثر كفاءة لجمع الايرادات العامة وإنفاقها بشكل سليم، وبالتالي نشأت الحاجة إلى دراسة أثر تفعيل الشمول المالي فى علاج مشكلة عجز الموازنة العامة في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩١ . ٢٠٢١).

مشكلة البحث

بالرغم من تبنى الحكومة المصرية للعديد من السياسات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الاقتصادي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، الا انها ما زلت تعانى من استمرار حده مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة بشكل متزايد، وقد بلغت النسبة في المتوسط خلال فترة الدراسة ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، بما يتجاوز النسبة المثلى التي حددتها اتفاقية ماستريخت في الاتحاد

الأوربي وقدرها ٣% من الناتج المحلى الإجمالي، ولمواجهة هذه المشكلة قامت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بطرح الشمول المالي كأحد محفزات النمو الاقتصادي المستدام كألية لتخفيف من حدة عجز الموازنة العامة، ومحاولة ربط جميع أفراد المجتمع وجميع المعاملات المالية في الاقتصاد القومي بالجهاز المصرفي، فالشمول المالي وسيلة لدمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي، مما يمكنهم من حصر جميع النفقات و الايرادات، غير أن الأمر يتوقف على مدى تفعيل وتعزيز سياسات وآليات الشمول المالي للوصول إلى حصر شامل لإيرادات ونفقات الدولة، لتستطيع الحكومة من خلاله القضاء على قصور السياسات المالية وخلق آليات فعالة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.

وتتلخص مشكلة البحث في القصور النسبي لوسائل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة(سواء التمويل المصرفي أو غير المصرفي) في مصر، في السيطرة على ظاهرة التزايد المستمر والمزمن لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة مايترتب عليه من أثار سلبية مثل التضخم وتزايد حجم الدين العام بما يمثل تحديات تعوق عملية التنمية الاقتصادية وجهود الاصلاح الاقتصادي ، ولذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الاتي **هل تؤدى زيادة مؤشر الشمول المالي إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر؟**

فروض البحث

يقوم البحث على اختبار فرضين رئيسيين هما:

الفرض الأول: يوجد عجز هيكلي ودائم في الموازنة العامة في مصر خلال الفترة(١٩٩١ . ٢٠٢١).

الفرض الثانى:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الوصول للمؤسسات المالية و نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة(١٩٩١ . ٢٠٢١).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مجموعة من النقاط التالية: :

- دراسة ماهية الشمول المالي وتطوره التاريخي وأهدافه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية و تحليل معوقات تطبيق الشمول المالي في مصر والحلول المقترحة لها.
- استعراض ماهية عجز الموازنة العامة في أدبيات الفكر الاقتصادي ونظرياته والعوامل المؤثرة فى كل منهما، و دراسة تطور عجز الموازنة في الاقتصاد المصري.

- تحليل اتجاهات أوضاع عجز الموازنة العامة في مصر، وتطور مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩١ . ٢٠٢١.
- قياس أثر تفعيل الشمول المالي في علاج عجز الموازنة العامة في مصر من حيث طبيعة واتجاه العلاقة في الاجل القصير والطويل بينهما.

أهمية الدراسة

- تنبع أهمية البحث من أهمية الشمول المالي كأحد أهم أولويات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية وأحد الاهداف القومية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠ والمرتبطة بالتنمية المستدامة، واهتمام الدولة بتحقيق أهدفها ومتطلباته بواسطة الحكومية المصرية والبنك المركزي المصري بتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق هذه البرامج، وذلك لتحقيق قدر أعلى من الاستقرار المالي، في ظل التحديات التي فرضها الواقع المعاصرة والازمات المتعددة التي تشهدها الساحة الدولية.
- وتتمثل أهمية البحث في كونه يتناول بالشرح والتحليل مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة التي تعد من أخطر المشكلات التي تمثل تحديًا حقيقيًا في الاقتصاد المحلى، لما لها من تأثير كبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى و بيان طرق تفعيل الشمول المالي لعلاج عجز الموازنة العامة مقارنة بوسائل الاخرى

منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث، وذلك بغرض عرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع، وتقيم واقع عجز الموازنة العامة في مصر، وأيضًا تقييم واقع الشمول المالي في مصر ومؤشراته والعوامل المؤثرة فيه. وأيضًا تم استخدام المنهج الاستنباطي الذى يعتمد على الأسلوب القياسي أو الكمي لقياس أثر تفعيل الشمول المالي على عجز الموازنة العامة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي **ARDL (Autoregressive Distributed Lag)** ، الذى يتميز بقدرته على تحليل العلاقة في كلًا من الأجل القصير والأجل الطويل، ولا يتطلب تماثل درجة التكامل للمتغيرات محل الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية : تقتصر الدراسة على الفترة (١٩٩١.٢٠٢١) ويرجع ذلك الى تعدد الاحداث الاقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة بدء ببرنامج الاصلاح الاقتصادي في عام١٩٩١، ثم احداث غرق العراق ، و ثورتي ٢٠١١و٢٠١٣، والاصلاح الاقتصادي عام٢٠١٦، ثم احدث كوفيد . ١٩ . ٢٠٢٠

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على الاقتصاد المصري.

خطة البحث

يتكون البحث من ثمانية أجزاء بالإضافة إلى المقدمة و المشكلة والأهداف والأهمية وفروض ومنهج البحث وهم :

أولًا: الدراسات السابقة.

ثانيًا:ماهية الشمول المالى وعجز الموازنة العامة للدولة.

ثالثًا:العلاقة بين الشمول المالى وعجز الموازنة العامة فى الدولة.

رابعًا:تطور الشمول المالى فى مصر.

خامسًا: تطور عجز الموازنة العامة فى مصر.

سادسًا: الدراسة القياسية لقياس أثر تفعيل الشمول المالى فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

سابعًا: خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات البحث.

ثامنًا: قائمة المراجع.

أولًا: الدراسات السابقة

بعد الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨، أصبح الشمول المالى أحد أهم أولويات السياسة العالمية لما له من أهمية مالية شاملة في الحفاظ على الاستقرار المالي، حيث يعد الشمول المالى قضية مهمة على المستوى النظرى والتجريبى فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وترجع أهمية الشمول المالي لما له من علاقة وثيقة بتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فضلًا عن أثاره الايجابية على حياة الشعوب وتحسين أحوالهم المعيشية، حيث أنه يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الاكبر بالفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل، وأيضًا المرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكل ذلك من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لتلك الشرائح،

وتضمنيهم بالقطاع المالي الرسمي للبلاد، إلى جانب الاهتمام بتحقيق المنفعة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي لمواجهة الفقر وتحسين توزيع الدخل، وبتطبيق فكرة الشمول المالي يمكن ذلك أن يساعد الدول في زيادة مواردها من خلال زيادة حصيلة الايرادات الضريبية الناتجة عن ضم جميع فئات المجتمع إلى النظام المالي الرسمي، التي تستطيع الدولة تحصيل الضرائب منه بشكل إجباري، وبالتالي خفض عجز الموازنة العامة للدولة.

هناك العديد من الدراسات التى أوضحت وجود علاقة طردية بين الشمول المالى و الإيرادات الضريبية ، فى ظل تحقق مستوى مرتفع من الشمول المالى وتعتبر دراسة(**Tase,2016**) من أوائل الدراسات التى تناولت تاثير الشمول المالى على عجز الموازنة العامة فى نجالا ند هدفت الدراسة فحص تأثير الشمول المالي على عجزالموازنة العامة فى نجالا ند التى تقع فى المنطقة الشمالية الشرقية من الهند خلال الفترة(٢٠٠٧-٢٠١١)، و تم تطبيق اختبار **two ـ talied test**، للتأكد من صحة الفرضية الصفرية المتمثل في أن الشمول المالي كما هو مخصص في السياسات يصل إلى الفئات المستبعدة ماليًا وبالتالى يعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، وتوصلت الدراسة إلى صحة فرضية العدم القائلة " الشمول المالي كما هو مخصص في السياسات لا يصل إلى الفئات المستبعدة ماليا والمشتركين في حدوث عجز الموازنة العامة، بسبب عدم وصول الدعم للفئات المستحقة مما يؤدى إلى ارتفاع النفقات العامة فى ظل إنخفاض حجم الإيرادات، و خلصت الدراسة إلى أن مستوى الشمول المالي فى نجالاند منخفض ويحتاج إلى وضع استراتيجة فعالة لتطويره، ليعمل على علاج عجز الموازنة العامة للدولة

كما أوضحت **دراسة(Kumar ,2023**) المبادرات التى اتخذتها الحكومة الهندية لتعزيز الشمول المالى فى المدن لبيان تاثير ذلك على الإيرادات الضريبية، فمن المفترض أن الشمول المالي يزيد من الإيرادات الضريبية من خلال زيادة الدخل وبالتالى زيادة المدفوعات الضريبية، فعندما يصبح الناس أكثر اندماجًا ماليًا ، تزيد دخولهم بمرور الوقت، وبالتالى ترتفع مدفعاتهم الضريبية للحكومة، واستخدمت الدراسة طريقة العزومة المعممة **(the dynamic Generalised mothod of moments (GMM))** لفهم فعالية المخططات التي تم إطلاقها في العقد الماضى، ووجدت الدراسة فجوات هيكلية في العلاقة بين الإيرادات الضريبية والشمول المالى معبرًا عنه بحسابات الودائع وحسابات الائتمان في عام ٢٠١٤، والتي تتزامن مع إطلاق برنامج **PMJDY(**

وهو برنامج لفتح حسابات مصرفية للفئات المستبعدة ماليًا). وبعد إطلاق برنامج **MUDRA** PM(وكالة تطوير وإعادة تمويل المشروعات الصغيرة) في عام ٢٠١٥. كشفت هذه الفجوات الهيكلية عن مدى فعالية مبادرات الشمول المالي الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الهندية، وبالتالى وينبغي على الحكومة أن تعمل على تعزيز التدابير الجارية للشمول المالي من أجل القضاء على الحرمان المالي وزيادة القدرة المالية للولايات.

وقامت **دراسة (Raouf,2022)** بقياس تأثير الشمول المالي على الإيرادات الضريبية في عينة من ٤٥ دولة في أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٩ واستخدمت الدراسة طريقة العزومة المعممة **(the dynamic Generalised mothod of moments ((GMM)** لمعالجة القضية الرئيسية المتعلقة بما إذا كانت التغييرات في الإيرادات الضريبية مرتبطة بالتغيرات فى الشمول المالي معبرا عنه بحسابات الودائع لدى البنوك التجارية، قروض البنوك التجارية، عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠الف بالغ، وعدد أجهزة الصرف الألى لكل ١٠٠ ألف بالغ كمتغيرات مستقلة، والمتغير التابع المتمثل في الإيرادات الضريبية وتم التعبير عنه بنسبة الايرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالي، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الحاكمة مثل (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي معبرًا عنها بالدولار الأمريكي لعام ٢٠١٠، الانفتاح التجاري، السكان، معدل التضخم)، وأظهرت النتائج الرئيسية علاقة غير خطية بين الشمول المالي والإيرادات الضريبية ، مما يشير إلى أنه عند المستويات المنخفضة، توجد علاقة عكسية بين الشمول المالى وتحصيل الضرائب، بينما في المستوى العالي، توجد علاقة طردية بين الشمول المالى و الإيرادات الضريبية.

أما **دراسة(Omojola et all,2022)** قامت بتقيم تأثير الشمول المالي على الإيرادات الضريبية(المباشرة وغير المباشرة) في نيجريا خلال الفترة(٢٠١٠ . ٢٠١٩)، وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار المتعدد، حيث تم اختبار الفرضيات عند مستوى معنوية ٥% باستخدام تحليل التباين **(ANOVA)**، لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثل في الشمول المالي معبرًا عنها بالقيمة النقدية لمعاملات أجهزة الصرف الألى، القيمة النقدية لمعاملات نقاط البيع، القيمة المالية لمعاملات الدفع عبر الهاتف المحمول، والمتغير التابع المتمثل في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسى بين ماكينة الصراف الألى والدفع عبر الهاتف

المحمول و مستوى الإيرادات الضريبية المباشرة في نيجريا، بينما توجد علاقة طردية بين نقاط البيع و الإيرادات الضريبية المباشرة في نيجريا من ناحية أخرى، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين نقاط البيع لها تأثير عكسي على مستوى الإيرادات الضريبية غير المباشرة في نيجريا، وبناء على النتائج استنتجنا من الدراسة أن الشمول المالي والإيرادات الضريبية في نيجريا، وأوصت الدراسة بضرورة ترقب معاملات الدفع عبر نقاط البيع التي تنفذها كيانات الأعمال من أجل زيادة الإيرادات الضريبية.

وفحصت **دراسة(Khatoon and Shabbar,2022)** تأثير الشمول المالي على الإيرادات الضريبية الحكومية، في ١٩ دولة نامية خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا تأثيرات متغيرات الاقتصاد الكلى الأخرى، و استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك لجوهانس لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثل في الشمول المالي وتم التعبير عنه بعدد أجهزة الصرف الألى لكل ١٠٠ ألف بالغ، الاقتراض من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ، ونسبة الائتمان المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالي، والمتغير التابع المتمثل في الإيرادات الضريبية، بالاستعانة ببعض المتغيرات الحاكمة مثل معدل الادخار، الناتج المحلى الإجمالي للدول النامية، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد السكان، الفساد، سعر الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالى والايرادات الضريبية، مع معامل تقديري ١,١٧ وإحصاء t قدره ١,١٢، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الفساد وأسعار الفائدة لهما أيضًا تأثير كبير على الإيرادات الضريبية ، وهذه النتائج لها انعكاسات مهمة على السياسات، وسلطت الضوء على حاجة الحكومات إلى إعطاء الأولوية للوسيط المالي كوسيلة لتعزيز الإيرادات الضريبية، وزيادة الرفاهية والتنمية فقد ينظر صانعوا السياسات في الدول النامية في تنفيذ تدابير مثل تخفيض الضرائب على المعاملات المصرفية وتعزيز المعاملات غير النقدية لتشجيع المزيد من المؤسسات المالية وتعزيز الإيرادات الضريبة في الاجل الطويل.

كما قامت دراسة **(AL –own& Bani-Khalid,2021)** بالتعرف على أثر الشمول المالي على الإيرادات الضريبية في الدول الأوربية، واستخدمت الدراسة مقاييس من قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعينة من ٢٨ دولة أوربية خلال الفترة(٢٠١١ . ٢٠١٧)، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتى كأحد أساليب السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية **panel data**

methodology، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الشمول المالى معبرًا عنه بالحساب المصرفي (% من العمر +١٥) وملكية بطاقة الائتمان (%من العمر ١٥ عاما فأكثر) ، والإيرادات الضريبية معبرًا عنها بالإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، والضرائب على الدخل كنسبة من الإيرادات الضريبية، وإيرادات ضريبة الدخل الفردي كنسبة من إجمالي الناتج المحلى، وإيرادات ضريبة الدخل على الشركات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، حيث أن الشمول المالى يؤدى إلى زيادة عدد الأفراد الذين تم تضمينهم ماليا في هذه الفترة بمرور الوقت مما سيخلق المزيد من الدخل ويؤدى الى زيادة المساهمات الضريبية للحكومة، وبالتالي الشمول المالي يمثل أحد محددات الإيرادات الضريبية في الدول الاوربية لذلك يجب أن تكون هذه النتائج ذات أهمية كبيرة للمنظمين وصانعي السياسات للاستفادة من التطورات المتعلقة بالشمول المالي

وأوضحت **دراسة (Mitchell et al.,2019)** العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة للإيرادات العامة والشمول المالي في الارجنتين خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي، واستعانت الدراسة بعدد من المتغيرات مثل ضريبة القيمة المضافة للإيرادات العامة وتم التعبير عنه بضريبة القيمة المضافة للإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع، والمتغير المستقل المتمثل في الشمول المالي وتم التعبير عنه بالنسبة المئوية للسكان المودعين في البنوك، عدد بطاقات الائتمان والخصم المملوكة للفرد، سجل الإنفاق الحقيقة على بطاقة الائتمان للفرد، والنسبة المئوية لإجمالي إنفاق بطاقة الائتمان إلى إجمالي إنفاق الأسرة، وبعض المتغيرات الحاكمة مثل حجم الزراعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، وحجم الواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على ضريبة القيمة المضافة، فمع زيادة تضمين الافراد ماليا من المتوقع أن يزداد دخلهم ، وبالتالي زيادة الطلب الكلى وزيادة تحصيل ضريبة القيمة المضافة، مما يؤدى إلى زيادة المكاسب الضريبية للحكومات، التي تمثل جزء كبير من الايرادات العامة للدولة فاستخدام البطاقة أدى إلى زيادة الإنفاق مما أدى إلى زيادة الطلب الكلى مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة

و فى مجال الدراسات التى حاولت قياس الشمول المالى فقد قامت **دراسة (Mariatul&Muzdalifah,2023** قامت هذه الدراسة بحساب مؤشر الشمول المالي الذي يتضمن ثلاثة أبعاد: انتشار الخدمات المصرفية، توفر الخدمات المالية، و استخدام الخدمات

المالية في ٣٣ مقاطعة في إندونيسيا خلال الفترة الزمنية ٢٠١١-٢٠١٩، وهدفت الدراسة إلى دراسة ما إذا كان الشمول المالي يؤثر على إيرادات الضرائب المحلية واستخدمت نموذج التأثيرات الثابتة كأحد أساليب السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية **(the fixed effects panel data model)**، وأظهرت النتائج أن متوسط مؤشر الشمول المالي الإقليمي في إندونيسيا لا يزال في فئة منخفضة، وأن تطبيق الشمول المالي له تأثير إيجابي وكبير على إيرادات الضرائب المحلية، وتعتبر النتائج قوية بالنسبة للضرائب من مصادر مختلفة، مثل إيرادات الضرائب الإقليمية، أو إيرادات الضرائب في المقاطعات/المدن، أو إيرادات الضرائب المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الثقافة المالية خاصة للفئات المهمشة مثل المناطق الريفية.

أما فى مجال التطبيق على الاقتصاد المصرى تعددت الدراسات حيث تناولت **دراسة (أحمد، ٢٠٢٣)**هدفت الدراسة توضيح الدور الذى يلعبه الشمول المالي في اتساع الخدمات المالية وتضمين الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية، والتوسع في المشروعات الاستثمارية، مما يؤدى إلى تحسين الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وتم إجراء دراسة ميدانية من ٣٨٤ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم في تضمين الاقتصاد غير الرسمي بما يدفع عجلة التنمية، ويحد من التهرب الضريبي ويزيد من الحصيلة الضريبية، ويقلل من الاقتصاد غير الرسمى، ويساهم في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، ويلبى الاحتياجات بالنسبة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق العدالة الضريبية، وتقليل الفوارق بين الطبقات، توصلت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التنمية المستدامة وبين كلا من الشمول المالي وتحسين الحصيلة الضريبية، وتوجد علاقة عكسية بين تطبيق الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي، وأوصت الدراسة باتباع الأساليب التي وردت بقائمة الاستقصاء، لتحسين تطبيق الشمول المالي في ضوء التنمية المستدامة، حيث ثبتت فعاليتها وأهميتها من جهه نظر عينة البحث

وقامت **دراسة (نصير، ٢٠٢٢)** بتوضيح الفروق الجوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم الموازنة الالكترونية لتطوير أداء الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة(٢٠١٣/٢٠٢٢)، من خلال معدلات وقيم بيانات الإيرادات العامة والمصروفات العامة وعجز

الموازنة العامة للدولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لدراسة تطور الشمول المالي والموازنة العامة للدولة وصولًا للموازنة الإلكترونية وتحديد دور دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بالنسبة لترشيد النفقات العامة للدولة ولتقليل عجز الموازنة العامة للدولة لتحسين أداء الموازنة العامة للدولة في ظل تطبيق الموازنة الالكترونية حاليًا في مصر، ولكنها ما زلت تتطلب المزيد من التحول التكنولوجي وخاصة في النظم الخاصة بالإيرادات العامة نظرًا لعدم اكتمال منظومة الشمول المالي بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام التكنولوجيا المالية والوسائل الالكترونية ضمن منظومة الشمول المالي تحت رقابة وتنفيذ وزارة المالية المصرية

أما فى مجال الدراسات الأخرى التى تناولت تأثير الشمول المالى على النفقات العامة قامت **دراسة(عبد الله،٢٠٢٢)** بتوضيح مدى تأثير الشمول المالى على إصلاح منظومة الدعم فى الإقتصاد المصرى، وذلك من خلال تحليل مصطلح الشمول المالي وتحديد أهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري لتطبيق هذه السياسة، هذا فضلًا عن تقييم الخطوات الموضوعة لتطبيقه ومدى نجاحها، وكيفية مواجهة التحديات التي تعوقه في الاقتصاد المصري من خلال بناء وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي وتحديد الية لتعزيز الشمول المالي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالى و برامج الدعم، فيعتبر الشمول المالي هو الاساس لنجاح مبادرات ميكنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى كافة الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لميكنة المالية العامة وضبط النمو المتصاعد في برامج الدعم وضمان وصولها لمستحقيها، وأوصت الدراسة بضرورة إخضاع قنوات التمويل غير الرسمي لرقابة وإشراف البنوك المركزية.

كما أوضحت **دراسة(EDEMINAM & ABDULLAHI,2022)** تأثير الشمول المالي على الديون الخارجية في نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا ومصر، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠ وتم الحصول على البيانات من البنك الدولي، و تم إجراء اختبار جذر

الوحدة لتحديد ثبات البيانات باستخدام اختبار جذر وحدة ديكي فولر المعزز. وبعد ذلك تم استخدام اختبار النموذج والحدود على المدى الطويل ضمن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع(ARDL)، وتم استخدام تقنيات جوهانسون للتكامل المشترك لفحص العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة المتمثل في(القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، ميزان الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلى، المعروض النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المالي الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، والنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالي) والمتغير التابع المتمثل في مخزون الدين الخارجي، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي والديون الخارجية لنيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا ومصر، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والديون الخارجية، وذلك لأن النظام المالي القوي سيزيد من الوصول إلى الديون الخارجية بسبب التصنيف الائتماني الجيد، وأظهرت نتائج جرانجر السببية علاقة سببية أحادية الاتجاه من الشمول المالي إلى الديون الخارجية لنيجيريا وجنوب إفريقيا فقط، و يمكن تحقيق المزيد من النجاح في التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على استراتيجيات الشمول المالي في أفريقيا والتي من شأنها أن تترجم إلى العديد من النتائج التي تشمل زيادة الموارد المحلية وزيادة الوصول إلى الديون الخارجية بأسعار فائدة تنافسية في السوق، وفى حالة نيجيريا لا تتعلق قضية الشمول المالي بالوصول، بسبب انتشار المبادرات المصرفية الريفية ودمج التكنولوجيا المالية في النظام المالي، لذلك أوصت الدراسة بضرورة التركيز على محو الأمية المالية حتى يتمكن السكان خارج النظام المالي من فهم أهمية أن يصبحوا جزءًا من النظام المالي.

أما **دراسة (هاشم ،٢٠٢٠)** هدفت الدراسة التعرف على اثر تطبيق الشمول المالي على إصلاح منظومة الدعم في مصر، وذلك من خلال دراسة بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحًا في استخدام الشمول لرفع كفاءة برامج الدعم خلال الفترة من (١٩٩١ . ٢٠١٨) ، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنه المالية العامة القائمة على التحول نحو نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وضبط النمو المتصاعد في برامج الدعم وضمان وصولها لمستحقيها، وأوصت الدراسة بضرورة إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورًا هامًا في مكافحة الفقر والبطالة، لضمان وصول المساعدات والإعانات وبرامج الدعم العينية لمستحقيها، وضرورة وضع قواعد وتشريعات هدفه تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة يضيف هذا البحث إلى الدراسات السابقة دراسة مدى فاعلية آليات الشمول المالي في علاج واحده من أهم وأكبر المشكلات بل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري ألا وهى عجز الموازنة العامة للدولة متضمنة تفعيل الشمول المالي في تنمية الايرادات العامة للدولة والقضاء على التهرب الضريبي وكذلك آليات الشمول المالي في تعزيز وترشيد بنود الانفاق العام للوصول بعجز الموازنة الى معدلات تسمح بزيادة معدلات النمو وتحسين البعد الاجتماعي في الاقتصاد المصرى.

ثانيًا: مفهوم الشمول المالى وعجز الموازنة العامة للدولة

١- مفهوم الشمول المالى وتطوره التاريخى

هناك العديد من التعريفات التي وضعت من قبل المؤسسات المالية والدولية وبعض الباحثين لمصطلح الشمول المالي ولكنها تصب في المجمل في نفس الاتجاه، **فالشمول المالي طبقاً للتعريف الذى أطلقه البنك الاحتياطي الهندي عام ٢٠٠٦**" بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة بطريقة عادلة وشفافة(**Liu,et all,2022,P2**).

وعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه" وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والمناسبة والتي تلبى احتياجاتهم ويتم تنفيذها بطريقة مسؤولة ومستدامة مثل المعاملات والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام(**عباس، ٢٠٢١،ص٣١٥**).

وعرفه مركز الشمول المالي بواشنطن بأنه الشمول المالي بأنه " توفير مستدام للخدمات المالية وبتكلفة يمكن تحملها لجميع القطاعات خاصة المستبعدين من الحصول على التمويل وأفقر السكان بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء ويوفر الوقت والجهد، وذلك بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع في الاقتصاد الرسمي (**الحريري ، ٢٠٢١،ص٣٧٨**).

كما عرفته كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الشامل في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والائتمانية، والتي تقدمها مجموعة متنوعة من المؤسسات السليمة والمستدام، ولتوسيع نطاق استخدامها من قبل شرائح المجتمع المختلفة، يتم ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (**حسيني، ٢٠٢٠، ص١٠٠**).

وعرفه صندوق النقد العربي (AMF) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) بأنه" تمتع كافة الأفراد، بما فيهم ذوى الدخل المنخفض، والشركات، بما فيهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل تكلفة معقولة، بمجموعة ممتدة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (الحسابات المصرفية، التوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان) ،يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، لتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدى إلى سوء استغلال الخدمات المالية والمصرفية (**CGAP&AMF ,2017,P.1**).

و**عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** بأنه " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبأسعار معقولة (**هاشم ، ٢٠٢٢ ، ص١٤٣**).

ولقد عرفه قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الشمول المالي على أنه إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم(**البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ،٢٠٢٠،ص٥٨**).

ولذلك يمكن القول أن الشمول المالى هو توسيع وصول الخدمات المالية والائتمانية لتشمل كافة فئات المجتمع بمن فيهم الفئات المستبعدة ماليًا وذات الدخل المنخفض، بتكلفة منخفضة دون تميز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءًا من النشاط الإقتصادى الرسمى.

٢- متطلبات الشمول المالى ومبادئه

١/٢ متطلبات الشمول المالى

يمكن تحديد المتطلبات والشروط المثلى لتحقيق الشمول المالي في المجتمع على النحو التالى (الجبلي وحسين، ٢٠٢١،ص٣٧)(Ozili,2020,p8,9B):.

- الوصول، ويعنى تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية الأساسية لجميع الأفراد وخاصة الفئات المستبعدة ماليًا، ولضمان الوصول الكامل إلى الخدمات المالية يجب دعم ملكية الحساب بالبدائل الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية.
- تقديم الخدمات المالية الأساسية لكافة فئات المجتمع بسعر في متناول الجميع، ويكون هذا السعر أيضًا كافيًا اقتصاديًا لتشجيع مقدمي الخدمات المالية على تقديم هذه الخدمات المالية على أساس مستمر
- قدرة الفئات المستبعدة ماليًا على دفع تكاليف الخدمات المالية الأساسية.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية، حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.
- الكفاءة المالية، تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي وذلك من خلال دراسة السوق المصرفي بشكل جيد ومتجدد لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليًا ومدى تناسبها مع فئات المجتمع.
- القدرة المالية :عن طريق إدارة الاموال بشكل فعال ،والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية وذلك من خلال إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.
- تحديد الدول الاهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي.

- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة، ومتابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المالية المتاحة.
- سوق متنوعة وتنافسية، توافر مجموعة من مقدمي المنتجات والخدمات المالية، وتوافر بنية أساسية قوية، وتوافر إطار تنظيمي واضح.
- إيصال الدعم لمستحقيه، وذلك من خلال تحويله بشكل مباشر على البطاقات مسبوقة الدفع والتي يتم ربطها بحساباتهم البنكية

٢/٢ مبادىء الشمول المالى

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين(**G20**) في قمة تورنتر المنعقدة في يونيو ٢٠١٠ تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسميًا من قبل هيئات وضع المعايير، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبنى سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمستبعدة ماليًا من هذه الخدمات (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٢: ص٢١٤**) وتتمثل هذه المبادئ فى القيادة، التنوع، التطوير ،الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، والإطار(**أنور، ٢٠٢١ ،ص٧**).

٣- أهمية الشمول المالى وأبعاده وسياساته

١/٣ أهمية الشمول المالى

حظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، وترجع أهميته إلى أن حوالى مليار شخص يعانى من الفقر المدقع يوميًا نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تمكنهم من العيش الكريم ، وتشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي لعام٢٠١٧، يكافح حوالى ١,٢ مليار شخص للعيش على أقل من ١,٢ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويجب خلق حوالى ٦٠٠ مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل وأن ٢,٧ مليار من البالغين على مستوى العالم حوالى نصف مجموع السكان البالغين ،ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية ، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالى ٨٩% من البالغين لهم حساب في

مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١% فلا الاقتصادات النامية(**حربى، ٢٠٢٣،ص٢٦١٨**). ونظرًا لذلك فإن أهمية الشمول المالي تقوم على ثلاث مجموعات من المحاور تتمثل في الاتي:-

أ . المحور الاقتصادي: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي اجراها البنك الدولي وجود علاقة إيجابية بين مستويات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في أي بلد ، فمن الصعب استقرار النظام المالي بدون الشمول المالي، ويعد الشمول المالي إحدى ركائز النمو الاقتصادي لقدرته على دمج مشاريع القطاع غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة ايراداتها الضريبية ، بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية مما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الايرادات الضريبية واستهداف أكثر كفاءة للدعم (**سعدون،٢٠٢١،ص٣٦**).

ب . المحور الاجتماعي: يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك، حيث يساهم الشمول المالي في دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر عن طريق زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أبعاده الاجتماعية، بدءاً من الاهتمام بالأسر محدودة الدخل وتمكين المرأة اقتصادياً وحتى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي، مما يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ،ورفع مستوى المعيشة من خلال رفع مستويات الانتاج والتوظف الأمر الذى يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين(**التونى،٢٠٢١، ص٢٢٥**). ومن ثم فإن الشمول المالي تم اعتباره عامل رئيسي في تحقيق سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

جـ . المحور الاستراتيجي: قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الاستراتيجية القومية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي تجمعت جراء التطورات إذ تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين أهدافه الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهى : الاستقرار المالي ، والنزاهة المالية، وحماية المستهلك ماليًا وصحيًا بغية الوصول لقطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عالي من النزاهة ويهتم بحماية حقوق وسلامة العملاء

وتخطى تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر لذلك يعد الشمول المالي هدفًا استراتيجيا لمواجهة تداعيات نفشى فيروس كوفيد-١٩(**العش، ٢٠٢١، ص١١**).

٢/٣ أبعاد ومؤشرات الشمول المالى

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذى تتبناه كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها حيث يشير (**Klapper& Kunt:2013,p305**) في دراسته بأن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي (استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والإقراض، والمدفوعات، والتأمين)، وفى دراسة أخرى للبنك الدولي قدمت تحت عنوان "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية"، ذهب فيها البنك إلى أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في (ملكية الحساب، وغير المتعاملين، والدفع، واستخدام الحساب، والادخار، والائتمان والمرونة المالية، وفرص توسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية).

كما أتفق قادة مجموعة العشرين (**G20**) مع توصية الشراكة العالمية المالية (أي أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي)(**GPFI**) في مؤتمر لوس كابوس الذى تم عقده في يونيو ٢٠١٢ على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، و هذه المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهى

(عوض، ٢٠٢١، ص٣٧٦):-

- إمكانية الحصول على الخدمات المالية
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين
- جودة الخدمات المالية المقدمة

٣/٣ سياسات الشمول المالى

قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع ٣٥ حلًا سياسيًا لتعزيز الشمول المالي عبر عشرة دول وذلك لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية ووجدت المؤسسة المالية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تُحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، إصلاح البنوك الحكومية، تنويع مقدمي الخدمات، في حين أن الحلين المتبقيين وهما: سياسات الهوية المالية، حماية المستهلك تلعب

دورًا رئيسيًا في تمكين الشمول المالي ولذلك تتمثل سياسات الشمول المالى فيما يلى(**عبد القادر، ٢٠٢٢،ص ٤٦٤ ـ ٤٦٦**):ـ

أ) الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية أنها ناجحة للغاية في تحسين عجلة الشمول المالي، وقد أصبح التعاون بين البنوك والوكلاء ممكنًا لأن التكنولوجيا تقلل من تكاليف ومخاطر تبادل المعلومات عن بعد.

ب) الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: تُعرف هذه الخدمة باسم الدفع عبر أجهزة المحمولة والمعروفة أيضًا باسم محفظة الهاتف المحمول، وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في توفير الخدمات المالية الأساسية للعديد من الأفراد الذين لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي أو لم تشملهم الخدمة المصرفية، هذا وقد أظهرت عدة دول نجاحاً باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، مثل الفلبين التي سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول عام ٢٠٠٤ في البلاد النامية.

جـ) إصلاح البنوك الحكومية: تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي في الكثير من البلدان وفى تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، وتعتبر البنوك الحكومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأنها تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الأخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلًا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال حداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

د) تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات المالية لتقديم خدمات تأمينية و إيداعيه، وتسمى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة

للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

٤- مفهوم عجز الموازنة العامة وأنواعها

لقد تعددت المفاهيم التي أُعطيت لعجز الموازنة العامة، إلا أن عجز الموازنة العامة في مفهومه البسيط والواسع في أي دولة "مؤشر عن الحالة المادية التي تتجاوز النفقات العامة للدولة عن الإيرادات العامة للدولة وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة" **(مصطفى ،٢٠٢١،ص١٨١)**، كما يُعرف أيضًا على أنه " فائض النفقات النهائية على الإيرادات النهائية"، ومن التعريفات السابقة يمكننا القول " أن عجز الموازنة العامة بأنه الحالة أو الوضع الذى تتجاوز فيه النفقات العامة عن الإيرادات العامة بحيث تعجز الإيرادات العامة المحصلة عن تغطية النفقات العامة" **(مهران وآخرون ،٢٠٢٢، ص٥٨٦)**. كما تختلف مفاهيم العجز باختلاف الغرض من دراسته، حيث يشير العجز الجاري عن الفرق بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية، أما مفهوم العجز الرأسمالي يعرف بأنه الفرق بين الإيرادات الرأسمالية والنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية للدولة، وعلى ذلك فإن مفهوم العجز الكلى مجموع العجز الجاري والرأسمالي معًا، وبالتالي فهو عبارة عن الفرق بين مجموع الايرادات الجارية والرأسمالية وبين مجموع النفقات الجارية والرأسمالية(**عاشور،٢٠٢٢،ص ٢٣)**. بينما يمثل العجز الأساسي العجز بدون فوائد الدين، وذلك على أساس أن هذه الفوائد ناتجة عن عجز سابق وليس عجز جارى، ومن ثم فإنه لا يجب أن يشمل العجز الجديد هذه الفوائد لأنها لا تخص العجز الجديد، أما العجز النقدي يعنى زيادة النفقات العامة للدولة على إيراداتها ويغطى هذا العجز إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي(**محمود،٢٠٢١،ص٣٢)**. ويقيس العجز التشغيلي العجز في ظروف التضخم، فهو ذلك العجز الذى يمثل متطلبات الاقتراض الحكومة والقطاع العام مخصومًا منه الجزء الذى دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، أما العجز الناتج عن ظروف طارئة أو مؤقتة في الدولة والذى يؤثر على الموازنة العامة مثل الزلازل والبراكين وغيرها يسمى عجز الطوارئ(**حسين وعبد الله،٢٠٢٢،ص٦١،٦٢)**.

ويمكن أن يمول عجز الموازنة العامة من مصادر متعددة يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر تمويل تقليدية تتمثل في (الاقتراض من الخارج، اللجوء للاحتياطي الدولي، الاقتراض من الدخل وتتمثل أشكاله في الاتي، أولًا: الاقتراض من الجمهور وذلك من خلال إصدار السندات

الحكومية وبيعها للأفراد ويعد ذلك تمويلًا غير تضخمي، ثانيًا: الاقتراض المصرفي ويتم إما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية وهذا يؤدى إلى زيادة الكتلة النقدية الأمر الذى ينعكس على زيادة حدة التضخم)**ومصادر تمويل غير تقليدية تتمثل في(** إصدار نقدى جديد وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية أو تحريك الأنشطة الإنتاجية وينجم عنها التضخم وما يترتب عليه من آثار قد تقضى على الاقتصاد القومي مثل تدهور سعر الصرف العملة الوطنية)(**محمد،٢٠٢١،ص ٣٧٩ . ٣٨١).**

٥- عجز الموازنة العامة فى ظل النظريات الاقتصادية

انقسمت المدارس الاقتصادية بين مؤيد و معارض لحالة العجز، حسب تفسير كل اتجاه وحسب معايير التقييم الاقتصادي، وفيما يلى سنطرح أهم النظريات التي عالجت موضوع عجز الموازنة من وجهة نظرها:

٥/١عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر الكلاسيكي

تبنى الفكر الكلاسيكي مفهوم الدولة الحارسة الذى يفضل عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، ويكتفى بالوظائف التقليدية للدولة، وقد تبنى قادة الفكر الكلاسيكي(أمثال أدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت، وغيرهم) مبدأ حيادة السياسة المالية للدولة وتوازن الموازنة العامة للدولة(**عبيد وآخرون٢٠٢٠،ص١٢٥).**

٢/٥ عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر الكينزى

فمع أزمة الكساد الكبير(١٩٢٩ . ١٩٣٢) التي بينت حالة عجز العرض عن خلق الطلب المكافئ له، لم تستطيع النظرية الكلاسيكية تفسيره مما أدى إلى انهيار كبير في الأوضاع الاقتصادية، وهنا جاء كينز ليبرهن على بداية مرحلة جديدة تكون الدولة عنصرًا فعالًا في النشاط الاقتصادي، وتبنى كينز مبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة، فليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بإكمالها ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظف(**عاشور،٢٠٢٢،ص١٦).**

٣/٥ عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر النيوكلاسيكية

فبعد انهيار نظام النقد الدولي وتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب عام ١٩٧١، ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي التي لم يستطيع الفكر الكينزى أن يجد لها حل،

وقد جاء الفكر النيوكلاسيكى من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي من تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة والاثار التي نجمت عنها، وتستند هذه النظرية على أفكار النظرية الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لأدم سميث وقانون باتيس ساى، وترتكز هذه النظرية على تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد مما يؤدى إلى تزايد العجز المالي، التضخم، و البطالة، وطالب الاقتصاديون النقديون بخفض عجز الموازنة العامة عن طريق عدة وسائل وهى خفض النفقات الحكومية، ورفض سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق التمويل التضخمي، و بدلًا من ذلك يتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الحكومي من الجمهور، والهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم، وليس تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظف الكامل، والسبب الرئيسي لحدوث التضخم والبطالة والركود هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.**(عبيد وآخرون،٢٠٢٠،ص ١٢٨)**

٤/٥ عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر النيوكينزى

ظهر فكر كينزى جديد عرف بالفكر النيوكينزى خلال النصف الأول من الثمانينات، وترتكز هذه النظرية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وليس المهم هو مبدأ توازن الموازنة العامة، بل المهم أن تقوم الموازنة بدور فعال في استقرار النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم من خلال التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وذلك من منطلق من مبدأ توازن الموازنة خلال الدورة الاقتصادية الذى أشار إليه كينز(**عاشور،٢٠٢٢،ص١٧**).

ثالثًا: العلاقة بين الشمول المالى وعجز الموازنة العامة فى الدولة

شهدت الاقتصادات الناشئة في النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين اختلالات هيكلية تمثلت في زيادة عجز الموازنة العامة والتي بلغت العجز فيها مستوي قياسي من الناتج المحلى الاجمالي، وذلك بسبب استخدام سياسات مالية ساعدت علي الحفاظ علي معدل عالي من الطلب المحلي والذي خلق ضغوطاً علي ميزان المدفوعات وكذلك استخدام سياسة الواردات المقيدة لحماية المنتج المحلي فاتجهت معظم الدول إلي الأخذ بسياسات جديدة للإصلاح المالي تهدف إلي عدم تجاوز العجز الكلي بالموازنة العامة عن مستوي ٩.٥%-١٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويهدف برنامج الإصلاح المالي للموازنة العامة للدولة إلي خفض العجز فيها، من خلال هيكلة الدعم وترشيد الانفاق الحكومي وخفض الدين الخارجي ورفع كفاءة السياسة الضريبية وجعلها أكثر شفافية وشمولية لزيادة الإيرادات العامة بالميكنة الكاملة للنظام الضريبة.

لذلك فقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية وقانونية تهدف إلى تقليل السيولة النقدية وتشجيع استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية، فالتحول إلى الاقتصاد غير النقدي يفرض بدوره رقابة أفضل على تأمين سلامة المعاملات المالية وبالتالي المساهمة في الحد من معدلات الفساد المالي والاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الأخرى المتعلقة بالنقود، وزيادة معدلات الشفافية.وذلك من خلال زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات وطبقات المجتمع وخاصة المهمشة منها.

١. دور الشمول المالي في ترشيد الانفاق الحكومي

ما زالت تعانى بعض الدول من عجز مزمن في الموازنة العامة ، وذلك نتيجة تطبيق موازنات يصعب فيها الضبط والتوازن بين المصروفات والايرادات لكل نشاط، وفى ظل صعوبة التحول الكامل للموازنة الالكترونية فى إدارة الموازنة العامة للدولة، سوف يتم استخدام وسائل الشمول المالي في التطبيقات المالية الحكومية الحديثة التي تضمن التحول التدريجي إلى موازنة البرامج والأداء وتغيير طريقة الأداء في الموازنة من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الحديثة وتطبيق الموازنة الالكترونية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) بكافة الوحدات الحسابية بالجهات الحكومية، الذى يساهم في زيادة كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة، من خلال ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونيًا، وربطها بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وحساب الخزانة الموحد، ويعمل ذلك على الاستخدام الأمثل للموارد والتخصيص المناسب للاستخدامات، وزيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات عن طريق إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لتحديد الفئات المستحقة للدعم والوصول إلى أكبر عدد منهم بأقل تكلفة، حيث يتم توجيه التحويلات النقدية لهم عن طريق قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، فإتاحة الخدمات المقدمة للجماهير عبر كروت ذكية سواء فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية أو الدعم سواء دعم الطاقة أو الدعم الموجه للسلع، يؤدى إلى رفع كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وفعالية وعدالة الانفاق العام في

سياق التوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، لان الشرائح المستهدف من الانفاق الحكومي ستصبح محددة ومعروفة من خلال تلك الكروت الذكية المتاحة أمامهم سواء كروت للرعاية الصحية أو كروت دعم الطاقة والوقود أو الكروت الذكية الخاصة بالدعم السلعي ومن هنا يتم تحديد الفئات الأولي بالرعاية وباستخدام هذه الكروت أو حتي الفئات التي تخضع للإعفاء الضريبي لان مستوي الدخول سيكون معروف أمام الحكومة وبالتالي سينعكس ذلك علي مستوي الانفاق العام الذي سيصبح مركز ومحدد دون إسراف(**هاشم،٢٠٢١،ص ٧٣**).

ففي الهند تم توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيو مترية في أي مكان في الهند، وبالتالي رفع كفاءة وشفافية الإنفاق الحكومي، وترشيد الإنفاق العام لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تقديم رؤية علمية حديثة لوزارة المالية عن أداء الموازنة العامة للدولة ونظم التحول إلى الموازنة الالكترونية، وتحاول الحكومة الاستفادة من سياسة الشمول المالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو الموازنة الإلكترونية، لتفعيل دور الرقابة المالية وتقييم وضبط أداء الحكومة من خلال نظام المعلومات المالية الالكترونية لتطوير الأداء المالي بالجهات الإدارية للدولة وتخفيض العجز القائم في الموازنة العامة للدولة. (**نصير،٢٠٢١،ص١٨،١٩**).

١/١ دور الشمول المالي في إعادة هيكلة الدعم

يرجع أهمية الشمول المالي في إعادة هيكلة الدعم لعدة أسباب:.

أ- ضعف قدرة الدولة علي تحديد الفئات المهمشة ومحدودي الدخل والفئات الأولي بالرعاية نتيجة عدم شمول هذه الفئات ماليا وعدم تعامل هذه الفئات مع المؤسسات المالية الرسمية، وبالتالي انعدام فرصة وصول الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية لهذه الفئات الأمر الذي يحد من قدرة الدولة علي تركيز الدعم المقدم بشقيه سواء العيني أو النقدي لتلك الفئات، ومن ثم يشكل عبئاً ثقيلاً علي موارد الموازنة العامة للدولة، خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت، مما يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية المرجوة، كما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة من خلال توفير مزيد من الدعم للفئات الأكثر احتياجاً.

ب- أصبحت الزيادة في حجم الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية العامة، وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الآونة الأخيرة، ويتطلب إصلاح منظومة الدعم في ضوء تطبيق الشمول المالي التركيز على محورين وهما إصلاح منظومة دعم الطاقة متمثلًا في دعم المنتجات البترولية و إصلاح منظومة دعم الغذاء باعتبارهما أكثر بندين من بنود الدعم تكلفة وأحد أهم مسببات العجز في الموازنة العامة، لذلك تم تدشين منظومة البطاقة الذكية لتوزيع السلع التموينية وذلك لضمن توصيل الدعم لمستحقيه وإحكام الرقابة والمساءلة على الدعم المقدم من الحكومة من خلال نقاط التوزيع الكترونية ويلى هذه الإجراءات إدخال منظومة دعم الخبز لاحقًا على البطاقة التموينية الذكية لنفس الهدف والذى حقق وفر كبير في استهلاكه، أما فيما يخص توزيع المواد البترولية تم إعداد منظومة مماثلة متمثلة في الكارت الذكي والذي تم تطبيقه بين جهات إنتاج وتوزيع المواد البترولية، يليه تشغيل منظومة الكارت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية (بنزين- سولار) بين المستهلك وجهات التوزيع(**عبد الله، ٢٠٢٢، ص٤٠٥**).

ج- وللتغلب على معوقات إصلاح منظومة الدعم قامت الدولة بتوفير قاعدة بيانات عن قيمة ومستفيدي الدعم من خلال الاعتماد على الحسابات البنكية النشطة المملوكة لكل الأفراد داخل المؤسسات المالية الرسمية، كأحد الدعائم الأساسية لإصلاح منظومة الدعم، وهنا يبرز دور الشمول المالي في حصر كافة أوجه الدعم وتحديد القيمة المالية لكل بند من بنوده والإفصاح عنها في تقارير الموازنة، والقضاء علي الدعم الخفي وفي الجانب الآخر إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من الدعم، وذلك علي محورين الأول دعم المنتجات البترولية بإعداد مشروع الكارت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية والثاني مراجعة قواعد بيانات المستفيدين من البطاقات التموينية(**هاشم، ٢٠٢٠، ص٤١٤**).

٢/١ دور الشمول المالي في خفض الدين العام الخارجي

احتل الشمول المالي مكانة بارزة في المناقشات الأكاديمية والسياسية في جميع أنحاء العالم، لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول، وعلى الرغم من التقدم المحرز في الشمول المالي كوسيلة لتعبئة الموارد في العديد من الدول ، ورغم ذلك ارتفع الدين الخارجي كمصدر لتمويل عجز الموازنة العامة بسرعة في السنوات الأخيرة، لذلك يجب اعتبار الشمول المالي عاملًا محددًا في فهم الدين الخارجي لأن الشمول المالي يؤثر على مستويات الدين الخارجي من خلال قناة النمو

الاقتصادي، حيث يزيد الشمول المالي من تراكم رأس المال من خلال وظيفته كوسيط مالي بين المؤسسات المالية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية، وتؤدى زيادة تعبئة الموارد المحلية إلى إتاحة المزيد من الموارد المالية للشركات وللحكومة للاقتراض، أي يعمل الشمول المالي على تسهيل تعبئة الموارد المالية من وحدات الاقتصاد الفائضة نحو وحدات العجز، وبالتالي من المتوقع إمكانية تقليل الاعتماد على الديون الخارجية، ومن ناحية أخرى، تُقلل التصنيفات الائتمانية المرتفعة من تكلفة السندات وتشجع الحكومات على الوصول إلى الديون الخارجية. وبالتالي مع قيام الدول بتطوير هياكل شمول مالي أفضل وتحقيق مستويات نمو أعلى، فإنها تتمتع بفرص أفضل للحصول على الديون الخارجية بسبب التصنيفات الائتمانية المرتفعة من وكالات التصنيف **الائتماني(Edeminam & Abdullahi,2022,p77,79,80)**

كما تنص نظرية التنمية المالية لشومبيتر(**Schumpeterian**) على أنه يمكن تحفيز الابتكار التكنولوجي من خلال أنشطة الوسطاء الماليين الذين يقومون بتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات، ومن ناحية أخرى، يحفز الابتكار التكنولوجي النمو الاقتصادي والتنمية. كما قدمت الدراسات التي أجراها كينج وليفين (١٩٩٣) **(king and Levine,1993)** أدلة تجريبية تدعم نظرية التنمية المالية لشومبيتر. وقد تطور النظام المالي المسؤول عن الوساطة المالية وتعبئة الموارد ليشمل مديري معاشات التقاعد، وأصحاب المصلحة في مجال التأمين، وسوق الأوراق المالية.

كما تشير نظرية نمو سولو – سوان **Solow–Swan growth theory** وهي نموذج للنمو الاقتصادي طويل المدى المنضم في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة إلى أن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة للتفاعل الديناميكي بين رأس المال والعمالة والابتكار التكنولوجي ،ووفقا لهذه النظرية، هناك حاجة إلى التغيير التكنولوجي للحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في نصيب الفرد من الدخل ، وجانب آخر من نظرية النمو **Solow–Swan** هو أن الزيادة في المدخرات ترفع مخزون رأس المال وهذا يرفع الدخل القومي للتوظيف الكامل، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي(**Jima and Makoni,2023,p5**).

لذلك يمكن استخدام نظرية التنمية المالية ونظرية النمو سولو سوان لشرح آثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال قناة تراكم رأس المال. حيث يؤثر الشمول المالي على مستويات

الدين الخارجي من خلال قناة النمو الاقتصادي. ويعمل الشمول المالي على زيادة تراكم رأس المال من خلال وظيفة الوساطة المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية، وشركات التقاعد، وشركات التأمين، وسوق الأوراق المالية. وتؤدي الزيادة في تعبئة الموارد المحلية إلى إتاحة المزيد من الموارد للشركات والحكومة للاقتراض، و من المتوقع أن يقلل الاعتماد على الدين الخارجية (EDEMINAM & ABDULLAHI,2022,p80).

وتقيم هذه الدراسة الشمول المالي من وجهة نظر أوسع من خلال النظر في الأسواق المصرفية وأسواق رأس المال. ولم يتم أخذ مكونات الشمول المالي الأخرى مثل المعاشات التقاعدية والتأمين في الاعتبار في الدراسة لأن المؤسسات المالية وسوق رأس المال هي القنوات العامة للوساطة المالية، ويتم توجيه القنوات الأخرى للشمول المالي، مثل معاشات التقاعد والتأمين، إلى حد كبير من خلال البنوك وسوق رأس المال، وفي معظم الحالات، يتم استثمار صناديق التقاعد وصناديق التأمين في الأوراق المالية الحكومية التي يتم توفيرها لأول مرة في

٢. دور الشمول المالي في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة

١/٢ الشمول المالي أحد محددات الايرادات الضريبية

شهدت معظم الدول تباطؤ ملحوظ في إيراداتها العامة، وزيادة مستمرة في معدلات نمو الإنفاق العام، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى عجز الموازنة العامة تخطى نسبة ١٠% من الناتج المحلى الإجمالي ، لذلك تبنت الحكومات حزمة متكاملة من الإصلاحات المالية وخصوصًا إصلاح السياسة الضريبية بغرض تنويع مصادر الإيرادات العامة و احتواء الزيادة في الإنفاق العام، وذلك من خلال إصلاح السياسة الضريبية، بحيث يقل الاعتماد علي إيرادات الجمارك وفي المقابل تعظيم الضرائب المحلية وتحسين المناخ العام الضريبي ليعكس العدالة والشفاف.

وذلك من خلال الميكنة الكاملة لإجراءات تقديم الإقرارات ودفع الضريبة، ومكافحة ممارسات التخطيط الضار والتهرب الضريبي لضمان التطبيق العادل للنظام الضريبي، وعدم تقديم أي إعفاءات أو مزايا جديدة للضريبة على الدخل للأنشطة الاقتصادية، فشمول كافة الفئات المجتمعية مالياً يساعد الحكومة علي عدم الإفراط في منح إعفاءات ضريبية لكافة الفئات، بل قد تجعل الحكومات تحدد وبدقة عالية الفئات والشرائح الأولي بالإعفاء الضريبي، وبالتالي يمكن للحكومة تحسين كفاءة تحصيل الضرائب من خلال المدفوعات الرقمية التي تعد بمثابة دفعة كبيرة للشمول

المالي، من خلال تحسين طرق جمعها وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين فرض الضرائب الحكومية، وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع الإلكترونية التي ساهمت بدورها في زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة الغش الضريبي، وذلك من خلال تبنيها للنظم الالكترونية وخاصة نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPOS).

فالتحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والأمن والمرونة وسهولة الوصول إلى المناطق الريفية والنائية والتي ليس بها فروع للبنوك لتقديم تلك الخدمات المالية، إضافة إلي ذلك، تتمثل أهمية الشمول المالي في مساهمته في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق العدالة في توزيع الدخول (**الخولى، ٢٠١٩،ص١٧٤**).

ويشكل الشمول المالي رقمنه جميع المعاملات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية والتي تخضع للرقابة وإشراف الدولة ، و يساعد الدول على زيادة كفاءة الضرائب، فالتقنيات الرقمية تساعد على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبة من خلال التحول نحو النظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفتورة الالكترونية وبالتالي الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ويحد من تعاملات الاقتصاد غير الرسمي، حيث صار باستطاعة الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فورى على هذه المعاملات الإلكتروني، ومن جهة أخرى الاعتماد على الرقمنة في عمليات التحصيل الضريبي كالدفع من بطاقات الدفع يوفر نسبة كبيرة من التكلفة، إضافة إلى ذلك وجود بيانات ومعلومات بصورة رقمية، يمكن من التحليل والدراسة لتوضيح مدى توافق التطورات في قيمة الإيرادات غير الضريبية المحصلة مع تطورات حجم النشاط الاقتصادي (**ميرود،٢٠٢٢،ص٥٥٤**).

فالتحول إلى نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني ساهم في تحقيق وفورات مالية كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة قدرت بنحو ٣٢٠ مليار دولار سنويًا في الدول النامية، فتطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند وفرت حولي ١٠ مليار دولار تقريبا في موازنة عامي ٢٠١٧و٢٠١٨، فقد أسهمت رقمنه الضرائب في الهند إلى زيادة القاعدة الضريبية بنسبة ٥٠% في أقل من عام، وفى

دول أخرى فإن رقمنه نظم الضريبة أسهمت في زيادة الحصيلة الضريبية بحدود٢٠%، إذ أدى الاستخدام المتزايد لتقنية البيانات الكبيرة إلى كفاءة تحصيل الضرائب غير المباشرة، فضلًا عن مكافحة التهرب الضريبي(**نصير ، ٢٠٢٢، ص٢٢**)..

كذلك تقوم الأن دول مثل المملكة المتحدة واستراليا وروسيا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال أنظمة الرواتب الالكترونية والفواتير الالكترونية، في السياق ذاته، تمكنت بعض الدول مثل المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية ، حيث تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود، وهو ما ساهم في زيادة الحصيلة الجمركية السنوية بنسبة تصل إلى ١% . ٢% من الناتج المحلى، كما ساعد التحول على زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظم المشتريات الحكومية بالمكسيك بنسبة ٢٠% خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بالنسبة المسجلة عام ٢٠١٧، وفى الصين تمكنت الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفاتورة الالكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امتثال الشركات الصينية لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي(**إسماعيل وإبراهيم،٢٠٢٢،ص٨**).

يحظى الشمول المالي باهتمام متزايد لدى المنظمات الدولية، لما له من آثار إيجابية مالية واقتصادية، فالشمول المالي يمكن أن يعزز من الاستقرار المالي، ويعتبر إحدى ركائز النمو الاقتصادي، فيعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة ويخفض من معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، والمرأة والشباب، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويحسن من درجة المساواة في الدخل، ونظرًا لأهمية الشمول المالي ،اهتمت العديد من الدول بسياسات واستراتيجيات الشمول المالي وأخذت على عاتقها مسؤولية تعزيز الشمول المالي وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيقه والتي تهدف إلى دمج جميع شرائح المجتمع في القطاع المالي الرسمي، إدراكًا منهم بالعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة (**Mahmoud EL Baz,2020,p58**)، حيث يمكن أن يساعد الشمول المالي الأفضل في تحقيق جزء من روية ٢٠٣٠، لذلك هناك اتفاق على أن الشمول المالي هو أحد أدوات السياسة الرئيسية

التي يمكن أن تساعد في تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المالية و الاقتصادي لزيادة الرفاهية والحد من الفقر ويسهم في المساواة في الدخل وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلى عبر مختلف دول العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يساعد النظام المالي الشامل الفئات المهمشة والضعيفة على تراكم المدخرات، والوفاء بدفوعاتهم ، وتأمين التمويل لاحتياجاتهم المختلفة من الرعاية الصحية والتعليم والسكن، فإن الوصول إلى الخدمات المالية يساعد في تمكين المرأة بشكل أفضل، ويمكن رجال الأعمال الاستفادة من استخدام مخططات التمويل المختلفة لدعم مشاريعهم الريادية(الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الحصول على التمويل يمثل عقبة رئيسية أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو والنجاح وأن تكون جزءًا من القطاع الرسمي **(Ghebrial,2019,P68)**.

ووفقًا لذلك يعد الشمول المالي أحد محددات الايرادات الضريبية، فقد يجعل الشمول المالي الأسرة وقطاع الأعمال الصغيرة أكثر صحة، مما يساعد على استقرار الاقتصاد الكلى والنمو الاقتصادي، وبالتالي فكلما أصبح الأفراد أكثر شمول ماليًا، فان دخولهم تنمو بمرور الوقت، وهذا بدوره سيزيد من مساهماتهم الضريبية للحكومة، كما تظهر الأدلة التجريبية أنه يتم أخذ الشمول المالي كأداة أساسية تستخدم لتحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية حيث يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر وزيادة المساواة في الدخل، وبالتالي تزيد مستوى التنمية الاقتصادية التي تعد مؤشر لزيادة حجم الاقتصاد الرسمي، التي تستطيع الدولة فرض ضرائب عليه**(OZ–Yalaman,2019,P110)** .

كما أشارت دراسات(**Al–Own & Bani–Khalid,2021,P27:Engy Raouf,2022,p1163**) أن الشمول المالي يمكن أن يساعد الحكومة في الحصول على موارد مالية إضافية، وزيادة فرص الاستثمار، وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة. فهناك عدة أسباب تتعلق باتجاه العلاقة الطردية بين الشمول المالي ونسبة الضرائب المحلية حيث يمكن للشمول المالي من خلال ملكية الحساب واستخدام الوصول المالي أن يزيد من سهولة المعاملات المتعلقة في المقام الأول بدفع فواتير الضرائب من خلال قنوات دفع الضرائب التي توفرها البنوك في أي وقت وفى أي مكان، وبالتالي يمكن زيادة امتثال دافعي الضرائب في دفع الضرائب في الوقت المحدد.

رابعًا: تطور الشمول المالى فى مصر

١- خطوات الحكومة لتطبيق الشمول المالى

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، ومن هنا فهي تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي، باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وآلية فاعلة وداعمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل هيكل الاقتصاد الرسمي للدولة، وسبيل حقيقي لرفع وتحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه لشرائح معينة داخل المجتمع من المستبعدين ماليًا ومحدودي الدخل وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ومن هنا جاء الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري، في إطار تحقيق الاستقرار المالي، لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، التي تعد محورًا أساسيًا لاستراتيجية " رؤية مصر ٢٠٣٠"، وذلك باعتبار الشمول المالي جزء لا يتجزأ من الرؤية كأولوية وطنية، ،ففي أعقاب توجيه القيادة السياسية في مصر للبنك المركزي بتعزيز الشمول المالي، ومحاولة التحرك الحثيث نحو " مصر الرقمية" والتوسع في تقديم الخدمات المالية عبر ربوع البلاد، كان للبنك المركزي دوره الفاعل في تقديم العديد من المبادرات والخطوات الداعمة نحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، بدءًا بإنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي ومرورًا بإعداد وتصميم استراتيجية وطنية للشمول المالي وإنشاء لجنة البيانات الخارجية للشمول المالي عام ٢٠١٨(**الشاعر، ٢٠٢١، ص١٢**)، وانتهاءًا بإنشاء إدارة بكافة البنوك الوطنية تتولى عملية التنسيق الداخلي بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي، و إعداد دراسة ميدانية للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أخذًا بعين الاعتبار إضفاء الطابع المؤسسي عملًا على تنسيق الجهود على مستوى الدولة لترسيخ الشمول المالي، والتي تعمل على تحقيق زيادة الوعى بالخدمات المالية والرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع(**Ghebrial, 2019,p41,42**).

ورصدًا لمراحل تطور تحقيق الشمول المالي في مصر، يمكننا الوقوف عند عدد من المحطات والبيانات التي تعكس الجهود المبذولة لترسيخ الشمول المالي في مصر سواء على المستوى الدولي والإقليمي والمحلى، وذلك على النحو التالي:-

١/١ تشهد جهود البنك المركزي المصري في مجال الشمول المالي اعترافًا وتقديرًا على الساحة الدولية، فالبنك المركزي المصري يعتبر عضوًا فاعلًا في التحالف الدولي للشمول المالي منذ عام ٢٠١٣، وشغلت مصر عدد من المناصب الهامة في التحالف الدولي للشمول المالي، ومنها اختيار نائب محافظ البنك المركزي المصري لمنصب نائب رئيس اللجنة العليا لتعزيز الشمول المالي منذ عام ٢٠١٦م، وانتخاب محافظ البنك المركزي المصري نائبًا لرئيس مجلس إدارة التحالف في عام ٢٠١٨م، ثم رئيسًا لمجلس إدارة التحالف فلى سبتمبر ٢٠١٩ **(على ،٢٠٢٠،ص٢٨٢)**.

٢/١ وجهود البنك المركزي المصري في مجال الشمول المالي على المستوى الإقليمي تمثلت في مشاركة مصر في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) في ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، والتي أسسها صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي**(CBE,2020,P1)**، كما أعدت مصر خطة للمشاركة في **اليوم العربي للشمول المالي الموافق ٢٧ أبريل ٢٠٢٠** بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦، وفى ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعى بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم ٢٧ أبريل من كل عام كيوم عربي للشمول المالي.

٣/١ كما خطت مصر مجموعة من الخطوات الجادة لتطبيق الشمول المالي على المستوى المحلى، وذلك بالتزامن مع التطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلى:-

أ – إنشاء المجلس القومي للمدفوعات والعمل وفق إطار عام للتحول إلى نظام المدفوعات غير النقدية فى عام ٢٠١٧.

ب – تطوير الإطار القانوني والتشريعية حيث تم إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ تحت مظلة المجلس القومي للمدفوعات بالتعاون بين البنك المركزي المصري و وزارة المالية، و ينص على" تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي" في ١٦إبريل ٢٠١٩، واستكمالًا للجهود المبذولة لتطوير الإطار القانوني والتشريعي، قام البنك المركزي بإعداد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، حيث خصص البنك المركزي

المصري الباب الرابع في "قانونه الجديد" رقم ١٩٤ لسنه ٢٠٢٠ لنظم الدفع والتكنولوجيا المالية((**البكل والحداد، ٢٠٢٢، ص١٦٥**).

جـ – المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي وتتمثل فى الأتى:–

جـ/١ **مبادرة حساب لكل مواطن:** أطلق البنك المركزي مبادرة حساب لكل مواطن في مايو ٢٠١٧، بالتعاون مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها ٣٩، من خلال تقديم تسهيلات لتحفيز المواطنين على فتح حسابات مصرفية بالبنوك تتميز بعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب خلال أسبوع اليوم العربي للشمول المالي، وذلك بغرض دمج أكبر عدد من فئات المجتمع في النظام المصرفي الرسمي (**أنور، ٢٠٢١،ص٣٥**).

جـ/٢ **مبادرة التمويل العقاري:** أطلق البنك المركزي مبادرة التمويل العقاري في فبراير ٢٠١٤ وبموجبها تم تخصيص مبلغ ١١٥,٢ مليار جنية لمدة ٢٠ سنة بأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائدة متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما أتاحت تلك المبادرة فرصة الحصول على قرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد (**الفقى،٢٠٢٣،ص١٧٦**).

جـ /٣ مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

أطلق البنك المركزي عدة مبادرت لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠١٦، وأهم بنود تلك المبادرة، قرر البنك المركزي الصادر في يناير ٢٠١٦ بإلزام البنوك العاملة في الجهاز المصرفي بالأقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة لهذه الشركات عن ٢٠% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وذلك خلال أربع سنوات تنتهى فى٢٠٢٠ (**Ghebrial,2019,P34**) و قيام البنك المركزي بطرح ثلاث مبادرات إضافية لتشجيع البنوك على زيادة حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهى: مبادرة "٥%" لتمويل المشروعات الصغيرة مستهدفة جميع القطاعات، و مبادرة "٧%" للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى عشر سنوات لشراء المعدات والآلات وخطوط الإنتاج للشركات متوسطة الحجم العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة المتجددة، وبحد أقصى ٤٠ مليون جنية للعميل الواحد، و مبادرة " ١٢%" للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات والمنشآت العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة(**Beckzada,2018,p42**).

ونتيجة عن هذه الإجراءات نمو كبير فى حجم محفظة التمويل متناهلىالصغر للقطاع المصرفى وغير المصرفى، حيث وصلت إلى نحو ٦٤,٦ مليار جنيه لعدد ٤,٥ مليون مستفيد فى يونيو ٢٠٢٢ مقارنة بـ٦,٤ مليار جنيه لعدد ٢مليون مستفيد فى ديسمبر ٢٠١٦**(تقرير الاستقرار المالى، ٢٠٢١، ص٦٢).**

جـ/٤ خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول: في إطار اهتمام البنك المركزي المصري بإتاحة واستخدام الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع ،أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد الخاص " بالقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" ، وقد وصل عدد البنوك المرخص لها بتقديم خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول ٢٨ بنك، بينما وصل عدد حسابات المشتركين بخدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول نحو ١٣.٨٤ مليون حساب في يوليو ٢٠١٩ **(تقرير التكنولوجيا المالية،٢٠٢١،ص٥٢).**

جـ/ ٥ إصدار بطاقة ميزة: أهتم البنك المركزي بتطوير البنية التحتية لنظم وخدمات الدفع، وذلك بتنفيذ وتطوير العديد من المشروعات، وكان من أهمها إطلاق منظومة الدفع الوطنية " ميزة" في أواخر ٢٠١٨، وفيما يخص البطاقات فقد ارتفع عدد البطاقات المصدرة من خلال منظومة الدفع الوطنية إلى أكثر من ٢٠ مليون بطاقة ميزة، ومن المستهدف الوصول إلى أكثر من ٢٥ مليون بطاقة خلال عام ٢٠٢٢ ليصل إجمالي عدد البطاقات إلى نحو ٥٢ مليون بطاقة،**(Hussein,2020,p42).**

جـ/ ٦ ميكنة المتحصلات الحكومية(مبادرة مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي): اعتبارًا من ١ مايو لعام ٢٠١٩ تم إطلاق منظومة التحصيل الحكومية الالكترونية على مستوى الجمهورية من خلال قنوات التحصيل الالكترونية لوزارة المالية وذلك من خلال منظومة الدفع الوطنية " ميزة"، لسداد كافة المستحقات المالية ، وأن أي مستحقات تزيد على ٥٠٠ جنيه تسدد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتنوعة، في حين تسدد المبالغ الأقل من ٥٠٠ جنيه بأية وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية ،حيث بلغ عدد نقاط البيع الالكترونية مدعومة برمز الاستجابة السريعة لدى الجهات الحكومية ٢٠ألف مقطة بيع الكترونية، كما بلغت قيمة تحصيل الخدمات الحكومية منذ إطلاق المنظومة في شهر مايو ٢٠١٩ نحو ٤٣,٣ مليار جنية في عام ٢٠٢٠**(البكل،٢٠٢٢،ص ١٦٥).**

٢- تطور مؤشرات قياس الشمول المالى فى مصر

أتفق قادة مجموعة العشرين مع توصية الشراكة العالمية المالية(أي أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي) في مؤتمر لوس كابوس الذى تم عقده في يونيه ٢٠١٢ على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية:.

١/٣ الوصول إلى الخدمات المالية

يتم استخدام عدد من المؤشرات لقياس امكانية الوصول إلى الخدمات المالية وهم عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ألف بالغ، وعدد الفروع لكل ١٠٠ألف بالغ من ناحية أخرى، كما أشار البنك الدولي إلى وجود مجموعة من المعوقات مثل المسافة ونقص المال ونقص الوثائق تعوق تحقيق الشمول المالي يتم قياسها من خلال المؤشرين عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠كم٢، وعدد أجهزة الصرف لكل ١٠٠٠كم٢ .

٢/٣ استخدام الخدمات المصرفية

يتم استخدام عدد من المؤشرات لقياس مدى استخدم الافراد للخدمات المالية وهم، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ، و عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ(**Ismael and Ali,2021,p6.7**).

٣/٣ جودة الخدمات المصرفية

تشير إلى قدرة الخدمات أو المنتجات المالية على تلبية احتياجات المستهلكين من حيث الراحة والشفافية والحماية، وبالتالي يستخدم مقياس الجودة لقياس طبيعة وعمق العلاقة بين مقدم الخدمة المالية والمستهلك بالإضافة إلى الخيارات المتاحة ومستويات فهم المستهلكين لهذه الخيارات وأثارها. ويوضح الجدول رقم (١) مؤشرات قياس الشمول المالى خلال الفترة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٢).

جدول رقم (١) مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر خلال الفترة(٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

السنوات	الوصول إلى الخدمات المالية				استخدام الخدمات المالية			
	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ كم٢	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ألف بالغ	عدد فروع أجهزة الصرف الآلى التجارية لكل ١٠٠٠ كم٢	عدد فروع أجهزة الصرف الآلى التجارية لكل ١٠٠ألف بالغ	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	عدد المودعين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ شخص بالغ	عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ شخص بالغ
٢٠٠٤	١,٨٦	٣,٦٦	١,٢٩	٣,٥٥	—	—	—	—
٢٠٠٥	١,٩١	٣,٦٧	١,٦٨	٣,٢٢	٣٧,٦٦	—	—	—
٢٠٠٦	٢,٠٢	٣,٧٨	٢,٢٨	٤,٢٧	٣٦,٣٩	—	٣٥٧,٣٥	—
٢٠٠٧	٢,٢٢	٤,٠٦	٢,٨٥	٥,٢٢	٥٠,١٩	—	٣٦٠,٥٠	—
٢٠٠٨	٢,٤٠	٤,٢٨	٣,٤٨	٦,٢٢	٦٥,٤٢	—	٣٦٩,٠٠	—
٢٠٠٩	٢,٥٢	٤,٤٠	٤,٢٢	٧,٣٨	٦٦,٨٢	٣٣٦,٧٥	٣٥٩,٣٢	—
٢٠١٠	٢,٥٨	٤,٤٢	٤,٨٤	٨,٢٨	٧٤,٧٦	٣٤٦,٧٥	٣٥١,٠٥	—
٢٠١١	٢,٦٤	٤,٤٢	٥,٢٨	٨,٨٣	٧٣,٩٦	٣٤٦,٧٥	٣٤٥,٥٧	٨٣,٣٤
٢٠١٢	٢,٦٧	٤,٣٦	٦,٠٣	٩,٨٥	٧٤,٣٣	٣٤٧,٧٩	٣٦٠,٦٢	٨٢,٩٥
٢٠١٣	٢,٧٢	٤,٣٤	٦,٥٢	١٠,٤١	١٠٠,٨	٣٥٢,٨٥	٤٠٨,٢٩	١١٩,١٨
٢٠١٤	٢,٧٧	٤,٣٣	٧,٣٢	١١,٤٤	٩٤,٩٦	٣٣٧,٦١	٤١٦,٢٤	١١٨,٩٥
٢٠١٥	٢,٨٦	٤,٣٧	٨,٤٨	١٢,٩٩	٩٦,١١	٣٤٧,٦٤	٤٢٤,٧٧	١١٩,٥
٢٠١٦	٢,٩٨	٤,٤٨	٩,٨٨	١٤,٨٢	١٠٢,٢	٣٥٨,٨٣	٤٣٧,٩٢	١٣٧,١٦
٢٠١٧	٣,١٣	٤,٦٠	١١,٣٦	١٦,٧١	٩٧,٦٨	٣٦٠,٥٩	٦٢٣,٤٥	١٢٧,٦٩
٢٠١٨	٣,٢٦	٤,٧١	١٢,٢٦	١٧,٦٧	١١٠,٣	٣٦٩,٨٣	٦٧٩,٠٨	١٤١,١٥
٢٠١٩	٤,٤٣	٦,٢٧	١٣,٣٩	١٨,٩٤	١١٦,٥	٣٨٨,٥٩	٣٧٥,٠٣	١٤٧,٥٠
٢٠٢٠	٤,٥٥	٦,٣٧	١٤,٩٩	٢٠,٧٨	١١٦,٥	٤٢٥,٠٨	٧٤٢,٣٢	١٥٥,٣٨
٢٠٢١	٤,٧٠	٦,٤٠	١٩,١٠	٢٥,٩٩	١١٢,٧	٣٦٣,٥٢	٧١٨,٦٢	١٤٢,٠١
٢٠٢٢	٤,٦٩	٦,٢٦	٢٢,٠٨	٢٩,٤٩	١١٠,٦	٣٧٨,٣٧	٧٤٦,٩٤	١٤٢,٦٠

المصدر: اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع التالي:

https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966

يتضح من الجدول رقم (١) مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر خلال الفترة(٢٠٠٤ . ٢٠٢٢) مجموعة من النقاط:.

- ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية في مصر لكل ١٠٠ألف من السكان خلال الفترة(٢٠٠٥ – ٢٠٢١) بمقدار الضعف، إذ ارتفعت النسبة من ٣,٦٦ فرع لكل ١٠٠ألف من السكان عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٢٦ فرع لكل ١٠٠ألف من السكان عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرفية بشكل أوسع في مصر خاصة في الأقاليم والمناطق النائية، وذلك بسبب قيام البنك المركزي المصري إنشاء فروع جديدة خاصة في المناطق ذات كثافة الفروع المنخفضة لتعزيز الشمول المالي، ويرجع الارتفاع الحاد لعدد البنوك بداية من عام ٢٠١٩إلى أن المناطق الجديدة التي تم تطويرها في مصر مثل(سكان القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية)

تحتوى على عدد كبير من الأفراد ذوى الدخول المرتفعة، كما انخفضت عدد فروع البنوك التجارية في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان خلال الفترة(٢٠١٢ – ٢٠١٤) انخفاض طفيف بسبب توابع الازمه العالمية لعام ٢٠٠٨، والازمات المحلية مثل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- كما زادت أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ألف بالغ بأكثر من عشرة أضعاف خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)، حيث بلغت هذه النسبة ٢٩,٤٩ماكينة لكل ١٠٠ألف من السكان عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢,٥٥ ماكنية لكل ١٠٠ألف من السكان عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلى أن أجهزة الصرف الآلي جزءًا من المتطلبات الضرورية للبنية التحتية للشمول المالي ، فمع انتشار الخدمات المصرفية(محافظ الهاتف وبطاقات الهاتف المحمول) وعدد فروع البنوك زادت عدد أجهزة الصرف الآلي معهم، بالإضافة إلى خطة البنك المركزي التي يسعى من خلالها إلى زيادة عدد أجهزة الصرف الآلي من خلال إطلاق عدة مبادرات خاصة بتدعيم البنية التحتية وخدمات الدفع لدعم الخدمات الرقمية منها مبادرة السداد الإلكتروني في مايو ٢٠٢٠ وقد قامت البنوك وفقًا لتلك المبادرة بنشر حوالى ٣٠٤,٦٦٥ ماكينة وما يقرب من ٤٠٠ ألف رمز استجابة سريع حتى نهاية المبادرة، و مبادرة ماكينات الصرف الألى في يونيو ٢٠٢٠ حيث تم نشر عدد ٦٥٠٠ ماكينة صرف آلي جديدة في أنحاء الجمهورية وبنسب أعلى في المناطق النائية، كما تم نشر أكثر من ٢٩٠٠ماكينة صراف آلي داخل الجمهورية ضمن المبادرة حتى أغسطس لعام ٢٠٢١،و مبادرة التوسع في التجارة الالكترونية عبر الانترنت عام ٢٠٢١ ووفقا لتلك المبادرة تم الغاء كافة رسوم تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الانترنت، كما تم إطلاق منظومة ميكنة المتحصلات الحكومية الإلكترونية عام ٢٠١٩ ووفقا لتلك المبادرة بلغ عدد نقاط البيع الالكترونية مدعومة برمز الاستجابة السريع إلى ٢٠ألف نقطة بيع الكرتوني، كم تم إصدار بطاقات اللاتلامسية في مارس ٢٠٢٠وحتى نهاية ٢٠٢١، وتم إحلال وتجديد بطاقات المعاشات واستبدالها ببطاقات ومحافظ ميزة عام ٢٠١٨(**تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠،ص٦٨**).
- ارتفاع عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ شخص بالغ للفترة (٢٠١١ – ٢٠٢١) بنحو ٦٨% خلال تلك الفترة، أي حوالى ٢٢٠,٨ مودعًا لكل ١٠٠٠ بالغ، الأمر

الذى يعكس ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي، وتجدر الإشارة إلى أن الانتعاش الحاد اعتبارًا من عام ٢٠١٦ يرجع الى بدء تنفيذ خطة الاتصال الوطنية، واصدر البنك المركزي العديد من الفاعليات التي تشجع على الادخار مثل فعالية الشباب والادخار عام ٢٠١٩ ، ومجموعة الادخار الرقمية التي تهدف إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعى باستخدام التكنولوجيا المالية في عمليات الادخار والإقراض بينهم، من خلال اتفاق مجموعة من السيدات على ادخار مبلغ من المالي بصفة دورية يتم تحويله من خلال تطبيق الكرتوني مثل محفظة الهاتف المحمول(**تقرير الاستقرار المالى،٢٠١٩،ص٤٧**)، ونتيجة لتلك الإجراءات بلغ معدل النمو من ٢٠١٦إلى ٢٠٢١ حولي ٤٣%، بينما بلغ معدل النمو من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٦ ١٨% فقط خلال فترة الاثني عشر عامًا وذلك بسبب المرور بالعديد من الأزمات مثل الازمة المالية العالمية٢٠٠٨، وأزمة كوفيد ١٩، والمحلية مثل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي أدت إلى انخفاض عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية في الأعوام التالية ٢٠٠٩، ٢٠١١ ، ٢٠١٣، ٢٠٢١.

- كما تطور عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ والذى بلغ نحو ٣٣٦,٧٥ مودع عام ٢٠٠٩، قبل أن يصل إلى ذروته وهو ٤٢٥,٠٨ مودع عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الودائع فى تلك الفترة والأوعية الادخارية الجديدة التى طرحتها المؤسسات المصرفية(**البكل ،٢٠٢٢،ص٢٥**)، ثم انخفض إلى ٣٦٣,٥٢ عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى توابع أزمة كوفيد ـ ١٩ حيث قام البنك المركزى بخفض أسعار الفائدة بـ ٣٠٠ نقطة أساس لتخفيض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل الإيداع والإقراض ، وذلك بهدف تشجيع نموالقطاع الصناعى وزيادة الإنفاق الرأسمالى (**العش، ٢٠٢١، ص٢٥**)، وارتفع مرة أخرى عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٣٧٨,٣٧ مودع عام ٢٠٢٢،وذلك بسبب قيام البنك المركزى المصرى فى ٢٩ يونيو ٢٠٢١ بالسماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى لرصيد الحساب، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا، وقد أسفر ذلك عن فتح ١,٣ مليون حساب، ٣٠٠ألف محفظة، ١,٧ مليون بطاقة مدفوعة مقدمًا. كما تم البدء فى مشروع رقمنة التعاملات الخاصةالخاصة بعملاء شركات وجمعيات تمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال تعاقد

الجمعيات والشركات مع البنوك كوكيل بنكى وإصدار بطاقات ومحافظ إلكترونية لعملائها لمنح القروض لهم، كما قام البنك المركزى بإصدار تعليمات بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ تضمنت عدة قواعد وإجراءات ملزمة للبنوك بهدف تيسير تقديم الخدمات المصرفية للأشخاص من ذوى الإعاقة، وقام البنك المركزى السماح للبنك الزراعى المصرى بتحويل عدد٢,١ مليون بطاقة زراعية إلى بطاقة مصرفية مدفوعة مقدمًا مزدوجة التطبيقات وذلك بالتعاون مع شركة بنوك مصر **(تقرير الاستقرار المالى، ٢٠٢٢، ص٥٩)**. .

- زيادة عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢١) بنسبة ٢٨٥% أي حوالى ١١١ مقترضًا لكل ١٠٠٠ بالغ ، ويرجع ذلك الانتعاش الحاد الذى شهده بعد عام ٢٠١٦ بسبب أصدر البنك المركزي في يناير ٢٠١٦ مبادرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمثل في تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشأت الصغيرة والمتوسطة وذلك بأسعار عائد منخفضه أقل من ٨%(**تقرير الاستقرار المالى،٢٠١٦،ص٣٦)**، كما ألزم البنك المركزي البنوك في فبراير ٢٠٢١ بزيادة محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك الشركات لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥% ، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠%(**تقرير الاستقرار المالي ،٢٠٢١،ص٦١)**، ومبادرة حياة كريمة والتي تعمل على توفير التمويل اللازم من خلال القروض متناهية الصغر بما يساعد على إقامة مشاريع صغيرة.، كما قام البنك المركزي بإصدار قواعد الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول ليتيح التقييم الائتماني لصاحب المحفظة الائتمانية بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وذلك لتمكين حصول المواطن على قروض بشكل إلكتروني بالكامل وبصورة لحظية على مدار الساعة عن طريق محفظته الالكترونية خلال عام ٢٠٢٢**(تقرير الاستقرار المالى،٢٠٢٠،ص ٦٦)**.، ونتيجة لهذه الإجراءات بلغ معدل النمو في الفترة ٤٥% على مدى ثلاث سنوات، كما يرجع الارتفاع الحاد في عام ٢٠١٢ إلى تدعيات الثورة المصرية التي اتسمت بضغوط السيولة قصيرة الأجل ، كما نجح النظام المالي في احتواء تداعيات جائحة كوفيد ـ ١٩.وفى ظل قيام البنك المركزى بدعم صغار المزارعين قام بتوفير تمويل لنحو ١٣٥٠٠ ألف سيدة بإجمالى

قروض عينية بمبلغ ٣,٢ مليون جنية لتمويل مشروعات تصل نسبة صافى العائد منها نحو ٥٥% مثل مشروع آليات التربية والرعاية الامنة **(تقرير الاستقرار المالى، ٢٠٢١،ص٦٠)**.

٣- معوقات تنفيذ الشمول المالى فى مصر

تعددت معوقات الشمول المالى فى مصر وهى:.

١/٣ **قلة عدد الحسابات لدى البنوك:** يتضح من الجدول رقم (١/١) تطور معوقات الشمول المالى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١. ٢٠٢١) بالملحق، ارتفاع نسبة البالغين المالكين لحسابات بنكية في مصر والبالغة ٢٧,٤٤% في عام ٢٠٢١ مقارنة ب ٩,٢٧% عام ٢٠١١ ، إلا أن النسب لاتزال ضئيلة بالمقارنة بغيره من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ ٩٤% عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى الرسوم المرتفعة والاجراءات والقواعد المتعلقة بفتح الحساب المصرفي وخاصة متطلبات الهوية وزيادة المسافة اللازم قطعها للحصول على الخدمات المصرفية.

ويتضح من الجدول رقم (٢/١) تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات بالمؤسسات المصرفية بجمهورية مصر العربية خلال السنوات(٢٠١١. ٢٠١٤. ٢٠١٧. ٢٠٢١) بالملحق، ارتفعت نسبة الإناث التي تمتلك حسابات مصرفية(+١٥سنة) من إجمالي البالغات إلى ٢٤,٢٠% عام ٢٠٢١ مقارنة ب ٦,٥٢% فقط عام ٢٠١١، وعلى الرغم من ذلك تظل نسبة الذكور أعلى، إذ بلغت نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من فئة (+١٥سنة) ٣٠,٧٥% عام ٢٠٢١، بما يمثل فجوة بين الجنسين بمقدار ٦% أي حوالى ٢٣,٢ مليون امرأة بالغة لا تحصل على الخدمات المصرفية ويرجع ذلك إلى العديد من العقبات التي تحول دون وصول المرأة للخدمات المالية مثل الأعراف الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية وضعف البيانات ونقص المنتجات والخدمات الملائمة لذلك **(شلتوت، ٢٠٢٢، ص ٦٩)**.

٢/٣ **معدلات الفقر المرتفعة:** يتضح من الجدول رقم (١/١) تطور معوقات الشمول المالى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١. ٢٠٢١) بالملحق، تزايد معدلات الفقر فقد بلغت هذه المعدلات ٣٠,٢ % عام ٢٠٢٠ حيث يقع حوالى ٣٢ مليون من السكان تحت خط الفقر، كما سجلت معدلات الفقر المرصودة خلال السنوات العشر الأخيرة(٢٠١٠- ٢٠٢٠) الارتفاع التدريجي للمعدل من ٢٥,٦% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ليصل إلى ذروته عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وبمعدل ٣٣,٢% ليتجه في أعقاب ذلك للانخفاض ليصل إلى ٣٠,٢% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، على الرغم من وجود أزمة كوفيد

– ١٩، مع استهداف أن يصل إلى ٢٨,٥% العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١(**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٠**)، ويرجع ذلك إلى تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر، وانخفاض مستوى التعليم يؤدى إلى ضعف وفقر الكم المعرفى مما يؤثرسلبا على الجانب النوعى وبالتالى يزيد انتشار الفقر فى المجتمع، وكبر حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة الذى يؤدى إلى ارتفاعنفقات الأسرة، كما يؤدى التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالى يؤثر على الدخول الحقيقية، وارتفاع معدلات البطالة

حيث ترجع زيادة معدلات الفقر فى مصر خلال الفترة من(١٩٩١ ـ ٢٠٠٠) إلى بداية تطبيق برنامج الانفتاح الاقتصادى والذى أدى إلى تخفيض دور الدولة فى النشاط الإقتصادى مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة نتيجة توقف الدولة عن تعيين الخريجين، كما ارتفعت معدلات الفقر فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٠) بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات التضخم، واندلاع أحداث يناير ٢٠١١، وقيام الدولة عام ٢٠١٤ بتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام العملات الاجنبية بصورة تدريجية على أن يتم التحرير بكامل عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى زيادة الضرائب وتخفيض حجم الدعم على الكهرباء ، وظهور جائحة كوفيد- ١٩ عام ٢٠١٩ لها تأثير سلبى على معدلات الفقر، وأخذ الفقر فى الارتفاع بعد تحرير سعر الصرف فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، نتيجة التضخم(**أبو عجيلة وصبيح، ٢٠٢٣،ص٥٨٥**).

٣/٣ **معدلات البطالة المرتفعة:** يتضح من الجدول رقم (١/١) تطور معوقات الشمول المالى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١. ٢٠٢١) بالملحق ، ارتفاع معدلات البطالة فقد بلغت ٧,٤ % لعام ٢٠٢١، حيث أن حجم قوة العمل ٢٩,٤ مليون فرد، والذى يشمل عدد ٢,١ مليون عاطل، ١٧,٣ مليون مشتغل، وبلغ معدل البطالة بين الذكور ٦٢,٦٢% من إجمالي المتعطلين، ٣٧,٣٨% معدل البطالة بين الإناث، و ٥٢,١% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، ١١%نسبة العاطلين في المدن، ٤,٥% نسبة العاطلين في الريف، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، وبالتالي لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل(**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠٢١**). ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات النمو السكانى، مع عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل، حيث ارتفع حجم السكان فى مصر من أقل من ٢,٥ مليون نسمة عام ١٨٠٠إلى ٩٤,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٧، ثم ١٠١,٥ مليون نسمة عام

٢٠٢١، وسوء التوزيع الجغرافى للسكان، وزيادة الهجرات الداخلية من المناطق الطاردة كالوجه القبلى إلى الوجه البحرى بحثا عن فرصة عمل، وضعف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى خلق فرص عمل جديدة(**أبوعجيلة وصبيح،٢٠٢٢،ص١٣٣**).

٤/٣ **زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي:** يتضح من الجدول رقم (١/١) تطورمعوقات الشمول المالى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١. ٢٠٢١) بالملحق، ارتفاع الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث يشكل الاقتصاد الرسمي جزءًا مهما في الاقتصاد المصري، و يساهم في الناتج المحلى الإجمالي حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو ٤٠% (نحو ٢,٦ تريليون جنية) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٦,٤ تريليون جنيه لعام ٢٠٢١، ويعتبر زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، أحد أهم أسباب ضعف تحقيق الشمول المالي، خصوصًا لو علمنا أن هذا الاقتصاد يضم في طياته أكثر من ١٨ مليون منشأة، منها ٤٠ألف مصنع تتراوح حجم أعمالها ما بين ١,٢:١,٥ تريليون جنيه، أي نحو ٦٥: ٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمي، ويستوعب حوالى ٥٠% من حجم العمالة، البالغة نحو ٣,٢٩ مليون فرد، فهناك تقريبًا ٩,٦ مليون شخص يعملون خارج الإطار الرسمي، كما تبلغ قيمة التبادلات والملكيات غير الشرعية في المدن والقرى حوالى ٢٤٨مليار دولار، أي أكبر من ٣٠ ضعف قيمة سوق الشركات المسجلة في بورصة القاهرة. وإجمالًا يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ٤٠٠ مليار دولار، وتطور الاقتصاد الرسمي كنسبة من الناتج المحلى من ٣٤,٨٩% عام ١٩٩١ إلى ١١٤,٩% عام ٢٠١٤وبالتالي المعاملات التي تتم في إطار هذا القطاع لا يمكن إخضاعها للضريبة، ومن ثم تآكل القاعدة الضريبية، والتي قدرت بنحو ٣٣٠ مليار جنية سنويًا، وبالتالي ضعف الشمول المالي(**عطية، ٢٠٢٠، ص٣٢٩٥ – ٣٢٩٦**).

٥/٣ **ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:** يمثل ضعف مؤشر الكثافة المصرفية الذى يقاس بعدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، أحد أهم أسباب الاستبعاد المالي، فهناك علاقة طردية مباشرة تربط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي، فزيادة عدد البنوك العاملة وحسن توزيعها جغرافيًا سيؤدى حتمًا لزيادة مستوى الشمول المالي والعكس صحيح تمامًا، ووفقًا لإحصائيات تقارير التنافسية العالمية ٢٠١٨ فقد حصلت مصر على تصنيف متأخر فيما يتعلق بتطوير القطاع المالي، حيث حصدت المركزين ١٢٦،١٢٩ على التوالي من أصل ١٤٤ دولة من

حيث توفير الخدمات المالية والقدرة المالية (**جعفر،٢٠٢٠، ص٤٩٨**)، كما يشير تقرير البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢١، إلى ارتفاع تعداد السكان ليصل إلى ١٠١,٥ مليون نسمة، منهم ٣٤,٦ مليون في الحضر، و٥٧,٩ مليون في الريف، ورجوعًا إلى درجة التركيز المصرفي والجغرافي للمؤسسات المصرفية، وجد أن يعمل بالسوق المصري ٣٨ بنكًا موزعة بين ١١ بنكًا حكوميًا أبرزهم الأهلي المصري ومصر والقاهرة التي تستحوذ على أكثر من ثلثي السوق المصرفي، بإجمالي ٤٥٧٧ فرع، منها بنوك القرى بلغت ١٢٠٨ فرعًا، وبلغت حجم فرص العمل التي وفراتها البنوك إلى ١٢٨,٠٤ألف موظف ، وسجلت جملة بطاقات الخصم في يونيو ٢٠٢١ نحو ٢٠,١١ مليون بطاقة، وبلغ عدد بطاقات الدفع المقدم نحو ٢٤,٧٤ مليون بطاقة ، ووصل عدد بطاقات الائتمان ل ٤,٢ مليون بطاقة في يونيو ، ٢٠٢١، ووصلت عدد ماكينات الصرف الآلي بالقطاع المصرفي إلى ٢٠,١٠٠ماكينة في ٢٠٢١، وبلغت نقاط البيع ١٧٣,٤٠١ألف نقطة بيع في يونيو ٢٠٢١، وبالتالي يتوفر لكل خمسين أو ستين ألف ، وربما مائة ألف نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية، ووفقًا للمؤشر الطبيعي أن يكون لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وحدة مصرفية أو فرع لبنك، وبالتالي يكون مؤشر الكثافة المالية ضعيفًا للغاية(**تقرير البنك المركزي ٢٠٢١**).

٦/٣ **عوامل ثقافية:** هناك بعض القناعات الراسخة في المجتمع المصري والتي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تبنى تطبيق سياسة تحقيق الشمول المالي، ومن ضمنها صعوبة التعامل مع القطاع المصرفي وتفضيل بعض فئات المجتمع خاصة الأكثر فقرًا بالاعتماد على المبالغ النقدية المدخرة في المنازل، كما تأتى العوائق الاجتماعية، في ثقافة العديد من المجتمعات النامية مثل حرمان المرأة من العمل خارج المنزل أو امتلاكها لمشروع صغير، أو حتى فتحها لحساب مصرفي اكتفاءًا بامتلاك الزوج أو أحد أفراد الأسرة لهذا الحساب لإجراء كافة المعاملات المالية للأسرة من خلاله(**على ، ٢٠٢٠، ص٢٩٧**).

٧/٣ **عدم توافر البنية التحتية المناسبة:** تتمثل أهم معوقات تحقيق الشمول المالي في عدم توافر البنية التحتية اللازمة لتوفير بيئة مناسبة لتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي، وعدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية والجهات الإدارية، هذا بالإضافة إلى زيادة مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلى بعض البنوك عن معايير منح الائتمان(**عبد الغنى، ٢٠٢٢،ص ٤٨**).

خامسًا: تطور عجز الموازنة العامة فى مصر فى مصر

عانى الاقتصاد المصري من أزمة مالية حادة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، لذلك سعت الحكومة المصرية منذ بداية التسعينات على مواجهة عجز الموازنة العامة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي، يتضمن عملية إصلاح شاملة من خلال السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث اتبعت الحكومة المصرية حزمة من السياسات، التي من شأنها أن تعمل على تحسين وضع الموازنة العامة وتخفيض حدة العجز ،يوضح الجدول رقم (٢/٤) تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة(١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١).

جدول رقم (٢) تطور عجز الموازنة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ ـــ ٢٠٢٠/٢٠٢١) مليار جنيه

السنوات	الإيرادات العامة			النفقات العامة			العجز الكلى		
	القيمة	معدل نمو الإيرادات%	كنسبه من الناتج المحلى%	القيمة	معدل نمو النفقات%	كنسبه من الناتج المحلى%	القيمة	معدل نمو العجز%	كنسبه من الناتج المحلى%
١٩٩١-١٩٩٠	٢٨,٦	----	٢٥,٤	٤٥,٥	----	٤٠,٩	١٦,٩٥	----	١٧,٢
١٩٩٢-١٩٩١	٤١,٤	٤٤,٨	٢٩,٥	٤٧,٦	٤,٦	٣٤,١	٦,٢	(٦٣,٤٢)	٥,٢
١٩٩٣-١٩٩٢	٤٦,٧	١٢,٨	٢٩,٤	٥٢,٢	٩,٧	٣٣,٢	٥,٥	(١١,٢)	٤,٢
١٩٩٤-١٩٩٣	٥٢,٦	١٢,٦	٣٠	٥٩,٣	٧,٨	٣٢,١	٣,٧	(٣٢)	٢,١
١٩٩٥-١٩٩٤	٥٥,٧	٦	٢٧,٥	٥٨,٢	٣,٣	٢٨,٤	٢,٥	(٣٢,٤٣)	١,٢
١٩٩٦-١٩٩٥	٦٠,٩	٩,٣	٢٦,٤	٦٣,٩	٩,٧	٢٧,٩	٣	٢٠	١,٣
١٩٩٧-١٩٩٦	٦٤,٥	٥,٩	٢٥	٦٦,٨	٤,٥	٢٦	٢,٣	(٣٢,٣)	٠,٩
١٩٩٨-١٩٩٧	٦٨	٥,٤	٢٤,٣	٧٠,٨	٥,٩	٢٥,٤	٢,٨	٢١,٧٣	٤,٢
١٩٩٩-١٩٩٨	٧١	٤,٤	٢٣,٥	٨٠	٦,٤	٢٦,٥	٨,٩	٢١٧,٨٥	٢,٩
٢٠٠٠-١٩٩٩	٧٥,٤	٦,١	٢٢,٣	٨٨,٦	١٢,٩	٢٩,٢	١٣,٢	٤٨,٣١	٨,٩
٢٠٠١-٢٠٠٠	٨٩,٩	١٩,٢	٢٥,٠	١٣١,٧	٤٨,٦	٣٦,٨	٤١,٥	٥١,٥١	١١,٣
٢٠٠٢-٢٠٠١	٨٩,٦	(٣,٣)	٢٣,٦	١٣٤,٤	٢,١	٣٥,٤	٤٤,٨	٥,٦	١١,٨
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٨٣,٥	(٦,٨)	٢٠,٠	١١١,٨	(١٦,٨)	٢٦,٨	٢٨,٥	(٣٨,٠٨)	٦,٣
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٠١,٩	٢٢,٠٠	٢٥,٠	١٤٦	٣٠,٥	٣٥,٩	٤٤,١	٩٢,٦	١٠,٦
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١١٠,٩	٨,٨	٢٥,٩	١٦٢,٥	١١,٣	٣٨,٠	٥٠,٣	١٦,٧	١١,٨
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٥١,٣	٣٦,٤	٢٤,٤	٢٠٧,٨	٢٧,٨	٣٣,٧	٥٥,١	٤,٥	٨,٩
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٨٠,٠٠	١٨,٩	٢٤,٦	٢٢٢,٤	٧,١	٢٩,٩	٤١,٧	(٢٤,٣)	٥,٦
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٢١,٠٠	٢٢,٧	٢٤,٧	٢٨٢,٠٠	٢٦,٧	٣١,٤	٥٩,٢	٤١,٩	٦,٩
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٨٢,٥	٢٧,٨	٢٧,١	٣٥١,٥	٢٤,٦	٣٣,٨	٦٨,٤	١٥,٥	٦,٦
٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٤٨,٢	(٥,١)	٢٢,٢	٣٩٦,٠	٤,١	٣٠,٣	٩٧,٦	٤٢,٦	٨,١
٢٠١١-٢٠١٠	٢٦٥,٣	(١,١)	١٩,٣	٤٠١,٨	٩,٨	٢٩,٣	١٣٦,٥	٣٧,٧٠	٩,٨

تابع جدول رقم (٢) تطور عجز الموازنة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ ـــ ٢٠٢٠/٢٠٢١) مليار جنيه

السنوات	الإيرادات العامة			النفقات العامة			العجز الكلى		
	القيمة	معدل نمو الإيرادات%	كنسبه من الناتج المحلى%	القيمة	معدل نمو النفقات%	كنسبه من الناتج المحلى%	القيمة	معدل نمو العجز%	كنسبه من الناتج المحلى%
٢٠١٢-٢٠١١	٣٠٣,٦	١٤,٤	٢٢,٧	٤٧١,٠٠	١٩,٩	٣٣,٤	١٦٦,٣	٣٢,٩٤	١٠,٨
٢٠١٣-٢٠١٢	٣٥٠,٣	١٥,٣	٢١,٩	٥٨٨,٢	٢٤,٨	٣٤,٩	٢٣٨,٠	٢٤,٠٣	١٣,٠٠
٢٠١٤-٢٠١٣	٤٥٩,٨	٣١,٨	٢١,٨	٧٠١,٥	١٩,٢	٣٣,٣	٢٤٢,٠	١,٧	١٢,٢
٢٠١٥-٢٠١٤	٤٦٥,٢	١,٨	١٩,١	٧٣٣,٣	٤,٥	٣٠,٠	٢٦٩,٥	١١,٠	١١,٤
٢٠١٦-٢٠١٥	٤٩١,٥	٥,٦	١٨,١	٨١٧,٨	١١,٥	٣٠,١	٣٢٦,٣	٢٢,١١	١٢,٦
٢٠١٧-٢٠١٦	٦٥٨,٢	٣٤,١	١٨,٩	١٠٣١,٩	٢٦,١	٢٩,٨	٣٧٣,٦	١١,٢	١٠,٩
٢٠١٨-٢٠١٧	٨٢١,١	٢٤,٥	٢٣,١	١٢٤٤,٤	٢٠,٥	٣٣,٥	٤٢٣,٦	١١,٥	٨,٣
٢٠١٩-٢٠١٨	٩٤١,٩	١٤,٧	٢٤,٩	١٣٩٩,٩	١٠,١	٣٦,٢	٤٥٧,٠	٨,٠٥	٨,٢
٢٠٢٠-٢٠١٩	٩٧٥,٤	٣,٥	١٦,٧	١٤٣٤,٧	٤,٧	٢٤,٦	٤٦١,٨	٧,٦	٧,٩
٢٠٢١-٢٠٢٠	١١٠٨,٦	١٣,٦	١٦,١	١٥٧٨,٨	١٠,٠٠	٢٢,٨	٤٧٠,٣	٢,٠٥	٦,٨

المصدر: الاعتماد على تقارير وزارة المالية/ الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة.

وممكن تقسيم تطور عجز الموازنة العامة للدولة إلى عدة مراحل :.

المرحلة الأولى: الفترة من العام المالي (١٩٩٠/١٩٩١ . ١٩٩٦/١٩٩٧)

يتضح من الجدول رقم(٢/٤) أن هناك تزايد مستمرًا في كل من النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة، وعلى الرغم من ذلك أتصفت الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ١٩٩٦/١٩٩٧) بتزايد معدل النمو السنوي للإيرادات عن معدل النمو السنوي للنفقات مما أدى إلى انخفاض العجز الكلى باستمرار كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصل ٢,٣ مليار جنيه بما نسبته ٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٦/١٩٩٧، مقابل ١٦,٩٥ مليار جنيه بما نسبته ١٧,٢% من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٠/١٩٩١، ويرجع ذلك الانخفاض إلى تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ مع صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١، كما أهتمت وزارة المالية بترشيد الانفاق العام من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية وتركيز الإنفاق الاستثماري على مشروعات الخدمات العامة الصحية والتعليمية.

وفى جانب الإيرادات توسيع القاعدة الضريبية وتحسين أداء الجهاز الضريبة من خلال إدخال قانون الضريبة العامة على المبيعات في النظام المصري وفقًا للقانون رقم ١١ لسنة١٩٩١**(قمرة، ٢٠٢٠،ص٤٧)**، مما نتج عنه ارتفاع حصيلة الضرائب على السلع والخدمات والتي تمثل أساس في الضريبة العامة على المبيعات بمعدل ٨٧,٥% عن السنة المالية السابقة وبنسبة ٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالي، وزيادة الحصيلة من الضرائب على الدخل وأرباح الاعمال بما يمثل ٤١,٣% من إجمالي المحصل من الإيرادات الضريبية وبما نسبته ٨,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تسديد هيئتي البترول وقناة السويس لمتأخرات عن سنوات سابقة عام ١٩٩١/١٩٩٢، بالإضافة إلى ذلك أجريت تعديلات على بعض أحكام قانون الدمغة عام ١٩٣٣ لتعزيز الموارد، وقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة عام ١٩٩٤، وكذا الاخذ بنظام الضريبة الموحدة بإخضاع جميع مصادر الدخل لقانون واحد وتخفيض الحد الاقصى لسعر الضريبة من ٦٥% إلى ٥٠%، وبدأ تطبيق ذلك اعتبارا من يناير ١٩٩٥.

المرحلة الثانية: الفترة من العام المالي (١٩٩٧/١٩٩٨ . ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

اتصفت الفترة(١٩٩٧/١٩٩٨ . ٢٠٠٥ /٢٠٠٦)، بتزايد معدل النمو السنوي للنفقات عن معدل النمو السنوي للإيرادات مما أدى إلى تزايد العجز الكلى إلى الناتج المحلى بداية من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ حيث بلغت ٤,٢% وواصل ارتفاعه خلال السنوات التالية لتبلغ ٨,٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، لذلك فقد اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بداية من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ للتغلب على الصدمات التي تأثر بها الاقتصاد المصري والتي تضمنت حادث الاقصر الإرهابي عام ١٩٩٧، و أزمة دول جنوب شرق أسيا خلال الفترة(١٩٩٧. ١٩٩٩)، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط عام ١٩٩٨، كما يعد القطاع الخاص مسئولًا بدرجة كبيرة عن عجز الموازنة تلك الفترة، حيث بلغ حجم المتأخرات طرف القطاع الخاص لصالح مصلحة الضرائب حوالى ٥,٥ مليار جنيه نهاية يوليو ١٩٩٧، وارتفعت إلى ٧,٥ مليار جنية بنهاية ١٩٩٩، و نتيجة لذلك ارتفعت النفقات العامة بمعدلات أعلى من الزيادة في الإيرادات، وتباينت الأسباب وراء زيادة النفقات وإن كان بند الدعم والمنح والمزايا، وبند الفوائد على الديون المحلية والخارجية بسبب تزايد الاعتماد على الدين العام الخارجي في تمويل العجز، كان لهما النصيب الأكبر في الاستحواذ على النفقات العامة(**محمد، ٢٠٢١،ص٣٨٦**).

فعلى سبيل المثال فقد زادت النفقات العامة عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٩% ، وقد تركزت الأسباب وراء زيادة النفقات بمعدلات أعلى من الزيادة في الإيرادات في(بنود النفقات الجارية والتي بلغت نحو ٧٠ مليارا منها نحو ١٨,٦ مليارا فوائد على الديون المحلية والخارجية بسبب تزايد الاعتماد على الدين العام الخارجي في تمويل العجز، و ٢٢,٢ مليار أجور ومرتبات).

أما عن السنة المالية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ فقد زاد الانفاق العام ليبلغ نحو مليار١٣٤,٤ جنيه نسبته ٣٥,٤ % من الناتج المحلى الإجمالي، في ظل ارتفاع الأسعار العالمية خاصة الغذائية، بسبب أحداث الإرهاب في الولايات المتحدة الخاصة بانهيار برج التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية العالمية ومنها أوضاع مصر، وانفاق الحكومة على الدعم المباشر، ، كما زادت الاجور والمعاشات في تلك السنة ، وارتفاع أسعار الصرف، حيث تبنت الحكومة المصرية أول تحرير لسعر صرف الجنية المصري ، لعدة أسباب تراكمية أهمها الأزمة المالية التي اجتاحت

دول جنوب شرق أسيا وما نتج عنها من انخفاض قيمة عملات بعض الدول، وقد تركزت الزيادة في النفقات في بنود النفقات الجارية والتي بلغت ٩٥,٢مليار منها نحو ٢٦,٨ مليار جنيه فوائد على الديون المحلية والخارجية و ٣١,٥ مليار أجور ومرتبات) في حين بلغ حجم الإيرادات ٨٩,٦ مليارا بما نسبته ٢٣,٦% من الناتج المحلى الإجمالي، وعلى الرغم من استهداف السياسة المالية زيادة الموارد من خلال إصلاح النظام الضريبي وتنشيط تحصيل المتأخرات المستحقة للحكومة والاعتماد على الموارد الذاتية، فقد استمر العجز الكلى في الارتفاع حتى وصلت نسبته إلى ١١,٨ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١(**عاشور، ٢٠٢٢، ص٢٤**).

وقد استمر ارتفاع النفقات العامة بشكل ملحوظ فقد بلغت في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ١٦٢,٥ مليار جنيه بزيادة نحو ١١,٣% عن السنة المالية السابقة، وقد تركزت الزيادة في النفقات في بنود النفقات الجارية التي بلغت نحو ١٣٧,٢ مليار جنيه بما يمثل ٨٧,٢% من إجمالي النفقات بزيادة ٢٥,٦% مقارنة بالسنة المالية السابقة، حيث زادت أجور العاملين المدنيين بالدولة بنحو ٥,٢ مليار جنيه بما نسبته ١٤,٦% نتيجة أساسية لما تم منحه من علاوت دورية وتشجيعية وتكاليف ضم العلاوة الخاصة التي تقررت لكافة العاملين المدنيين بالدولة بنسبة ١٠%من الأجور الأساسي، وزادت نفقات الدفاع بمعدل ١٧,٧% ، والفوائد المدفوعة على الدين المحلى والخارجي بمعدل ٣,٤%، وتكاليف الدعم بمعدل ٤٧,٣% ، وزادت ما أنفقته الدولة على المشتريات من السلع والخدمات بمعدل ١٤٦,٨%(**عبد العزيز، ٢٠٢٠،ص٨٠**)، وعليه بلغ العجز الكلى نحو ٥١,٦ مليار جنيه بنسبته ١١,٨% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

وبداية العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قامت الدولة بتنفيذ العديد من البرامج والسياسات المالية التي استهدفت إعادة هيكلة المالية العامة للدولة بقصد السيطرة على ذلك العجز من خلال وضع استراتيجية التخفيض النسبي لعجز الموازنة العامة وتخفيض الدين العام خلال أخر سبع سنوات، وصدور القانون الجديد للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لتحقيق المزيد من العدالة الضريبية، وتوسع الوعاء الضريبي ، وإعفاء الخبز بكافة أنواعه من الضريبة العامة من المبيعات، كما كان لتنظيم الاعفاءات الجمركية أثر كبير في زيادة متحصلات الجمارك، حيث تم تبسيط الاجراءات وتقليص الموافقات الجمركية المطلوبة من ٢٦ موافقة إلى ٥ موافقات فقط، كما أجريت تصحيحات سعرية على بعض المنتجات البترولية ، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الخصخصة،

حيث حصلت الحكومة على حصيلة من الموارد المالية المحققة من بيع وحدات وشركات القطاع العام، وقد انعكس ذلك إيجابيًا على الإيرادات العامة، حيث زادت الايرادات العامة بمعدل ٣٦,٤ % بالمقارنة بالسنة المالية السابقة، وعلى الرغم من ذلك ارتفع العجز ليصل إلى ٥٥,١ مليار جنيه بما نسبته ٨,٩% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥(**البنا، ٢٠٢٠،ص١٥٤**).

المرحلة الثالثة: الفترة من العام المالي (٢٠٠٧/٢٠٠٦ . ٢٠٢١/٢٠٢٠)

في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ارتفعت الايرادات إلى نحو ١٨٠,٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨,٩% عن العام السابق، حيث تركزت معظم الزيادة في أرباح الشركات الناجمة عن النمو الاقتصادي المرتفع وبالتالي زيادة المتحصلات الضريبية، هذا بالإضافة إلى زيادة المتحصلات المحققة من استغلال بعض الأصول ، مثل مقابل الرخصة الثالثة للمحمول والتي بلغت نحو ١٥,٣% جنيه، وأدت الزيادة في الإيرادات بمعدل أكبر من النمو في النفقات إلى تراجع العجز الكلى إلى نحو ٤١,٧ مليار جنيه بما نسبته ٥,٦% من الناتج المحلى الإجمالي.

أما عن السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ فقد انخفضت الإيرادات العامة انخفاضًا محدودًا تأثرًا بالاضطراب الأمني والسياسي والاقتصادي المعاصر لعدة أزمات كان أبرزها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، و أحداث ثورة ٢٥ يناير، حيث بلغت الإيرادات نحو٢٦٥,٣ مليار جنيه بانخفاض قدرة ٢,٩ مليار جنيه عن العام السابق، وفى جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات إلى نحو ٤٠١,٩ مليار جنيه بمعدل نمو قدرة ٩,٨% عن العام السابق نتيجة طبيعية لأحداث الثورة ورغبة الحكومة في مواجهة تداعياتها من خلال الاستجابة للمطالب الفئوية مما أسفر عن زيادة عجز الموازنة إلى نحو ١٣٤,٤مليار جنيه بنسبة ٩,٨% من الناتج المحلى الإجمالي(**إبراهيم، ٢٠٢٠،ص٥٢**).

كما ارتفعت نسبة العجز الكلى إلى الناتج عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٠,٨% وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة نتيجة لزيادة قيمة الدعم والمنح إلى نحو ١٥٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في بند خدمة الدين و بند الأجور والتعويضات بعد ثورة يناير ٢٠١١، ثم ارتفع العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى إلى ١٣% عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بسبب ارتفاع النفقات العامة بمعدل نمو قدرة ٢٤,٨% في العام السابق نتيجة لزيادة بند الدعم والمنح بمقدار ٤٧مليار عن العام السابق ، أما في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ فقد تراجعت نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى إلى ١٢,٢% واستمرت في تراجعها خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغت ١١,٤%، ويرجع هذا الانخفاض إلى

عدة أسباب تراكمية أهمها تم رفع أسعار الطاقة للصناعة كثيفة الاستهلاك ، والسيطرة على الزيادة في الأجور، وتحرير قطاع الكهرباء أمام مشاركة القطاع الخاص، وفى جانب الايرادات، فقد تم العمل على أحكام تفعيل عمليات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ومواجهة عمليات التهرب بما يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية والجمركية، واستحدثت شريحة جديدة بهيكل الضرائب على الدخل بزيادة نسبتها ٥% على أرباح شركات الأموال والاشخاص التي يزيد وعائها الضريبي عن ١٠ مليون جنيه(**عبد العظيم وسلامة، ٢٠١٩ ،ص٢٣**).

أما في السنوات الأخيرة وخاصة العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد ارتفع العجز الكلى بنحو ٣٢,٨ مليار جنيه ليبلغ نحو ٤٦٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٣٠مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩، ويرجع ذلك بسبب جائحة كورونا في عام ٢٠١٩، والتي قامت فيها الدولة بضخ حزم تمويلية تقدر بنحو ١٠٠ مليار جنيه إضافية(**عاشور، ٢٠٢٢ ،ص٢٤**)، بينما انخفضت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتصل إلى ٧,٩% مقابل٨,٢% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ فقد انخفض العجز إلى نحو ٨,٢%، ٧,٩% من الناتج المحلى الإجمالي نتيجة الاجراءات والاصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى بدأ منذ ثلاث سنوات والسياسات الاستباقية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا المستجد، حيث اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦ على تقديم مساعدة مالية بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي على ٣ سنوات بواقع ٤ مليارات دولار سنويا مقابل تنفيذ عدة إجراءات لإعادة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية وخفض العجز وتتمثل تلك الإجراءات في إصدار القانون رقم ٨١ لعام ٢٠١٦ الخاص بالخدمة المدنية لخفض فاتورة الاجور، و اصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة عام ٢٠١٦ بمعدل ١٣% وارتفع إلى ١٤% في عام ٢٠١٧، ورفع الدعم عن الطاقة تدريجيًا على مدار ثلاث سنوات للوصول إلى مستويات أسعار التكلفة في يونيو ٢٠١٩، وتطبيق بعض السياسات والاجراءات لزيادة الايرادات الضريبية، وخاصة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وميكنة التحصيل الضريبي والتوجه إلى تطبيق إجراءات الشمول المالي(**عبد الحميد، ٢٠٢٢، ص١٧**) ، مما أدى إلى زيادة الايرادات الضريبية بنحو ٣,٥ مليار جنيه بمعدل ٠,٥% لتصل إلى نحو ٧٣٩,٦ مليار جنيه بما يمثل ٧٥,٨% من إجمالي الايرادات، نتيجة زيادة حصيلة الضرائب على الدخول والارباح الرأسمالية بنحو ٣٦,٨ مليار جنية كمحصلة

لارتفاع حصيلة الضرائب من بعض الشركات بنحو ٣٣,٩ مليار جنيه والضرائب على دخول الافراد بنحو ١٠,٧ مليار جنيه، وزيادة حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٢% ، وزيادة الايرادات غير الضريبية بنحو ٣٠مليار جنيه بمعدل ١٤,٦% لتصل إلى نحو ٢٣٥,٨ مليار جنيه بما يمثل ٢٤,٢%من إجمالي الايرادات، نتيجة ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٥,٢% مليار جنيه ، وزيادة البند الخاص بالتمويل الذاتي للاستثمار بنحو ٠,٧ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة فقد ارتفعت حيث بلغت نحو ١٤٣٤,٧ مليار جنيه بما نسبته ٢٤,٦% من الناتج المحلى الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ١٣٦٩,٩ مليار جنيه بما نسبته ٢٦,١% من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بزيادة قدرها نحو ٦٤,٨ مليار جنيه بمعدل ٤,٧%، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بأجهزة الموازنة العامة بنحو ٤٨,٣ مليار جنيه مقابل زيادة بلغت نحو ٣٧,٣ مليار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وتعد هذه الزيادة نتيجة لاستمرار الحكومة في زيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية الأساسية ، وزيادة الاستثمارات في قطاع الصحة والتعليم لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ، خاصة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأستمر هذا التراجع في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلى الإجمالي لتصل إلى٦,٨% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

سادسًا: الدراسة القياسية

بعد تناول الإطار النظرى للعلاقة بين الشمول المالى وعجز الموازنة العامة، وتطور هذه المؤشرات فى االقتصاد المصرى، نتناول الدراسة التطبيقية من خلال استخدام التحليل القياسى الكمى، بالإعتماد على النقاط الأتية: ـ تعريف النموذج المستخدم فى الدراسة، بيانات الدراسة، ونتائج الدراسة التطبيقية.

١. النموذج القياسى المستخدم

تحتوى الدراسة الحالية على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، والتي في ضوئها يمكن بناء نموذج الانحدار بين تلك المتغيرات على النحو التالي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$BDGDP = B_0 + B_1\,FIA + B_2GGDPPC + B_3INF + B_4LNR\,EER + B_5OT + B_6RIR + B_7TBD + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يتضح من المعادلات السابقة أن عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي دالة في مجموعة من المتغيرات المفسرة، ويمكن توضيح متغيرات المعادلة السابقة على النحو التالي:

Y: يمثل المتغير التابع والذى يعبر عن عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي(BDGDP).

X_1: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن مؤشر الوصول للمؤسسات المالية(FIA).

X_2: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(GGDPPC).

X_3: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن مؤشر التضخم معبرًا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين(INF).

X_4: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعال(LNR EER).

X_5: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن الانفتاح التجارى(OT).

X_6هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن معدل الفائدة الحقيقى(RIR).

X_7: هو المتغير المستقل لنموذج الانحدار، والذى يعبر عن عجز الميزان التجاري(TBD).

اعتمدت العديد من الدراسات السابقة في قياس الشمول المالي بشكل أساسي حتى وقت قريب على مؤشرات الكثافة مثل عدد المقترضين والمدخرين وأجهزة الصرف الآلي وفروع البنوك لكل فرد مثل دراسة (**Maher,2023**) بعنوان الشمول المالي والسياسة النقدية – دراسة العلاقة بين الشمول المالي والسياسة النقدية: حالة مصر، إلا أنه مع إصدار قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي **The Global Findex database**، التي تعد أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية، والتي تصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ عام ٢٠١١، لذلك تم حل مشكلة البيانات التي واجهت كثير من

الدراسات التطبيقية حول محددات وآثار الشمول المالي على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفر قاعدة البيانات هذه مؤشرات قابلة للمقارنة توضح كيف يمكن للبالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا وما فوق من أكثر من ١٤٤ اقتصادًا، الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، كذلك الحال بالنسبة إلى قاعدة بيانات مسح الوصول المالي **(FAS)** التابعة لصندوق النقد الدولي**(FAS)** تتوفر بها جميع البيانات الخاصة بكل بُعد والتي بدأت في عام ٢٠٠٤،وتستضيف قاعدة البيانات مؤشرات مثل:

أ) مؤشرات الوصول: عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ كليو متر٢، عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم٢، وعدد أجهزت الصرف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ بالغ.

ب) مؤشرات الاستخدام : عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ، القروض غير المسددة من البنوك التجارية، عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ، والودائع غير المسددة لدى البنوك التجارية**(Maher,2022,p50)**.

حيث اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على تلك المؤشرات مثل دراسة(**Raouf,2022**) بعنوان آثر الشمول المالي على الايرادات الضريبية في دول أوربا والشرق الاوسط وأفريقيا، ودراسة (**Khatoon and shabbar,2022**) ، بعنوان هل الشمول المالي يؤثر على الايرادات الضريبية في الدول النامية

ولكن على الرغم من شمولية قاعدة بيانات مسح الوصول المالي**(FAS)** ، لا يمكن استخدام بياناتها لأغراض هذه الدراسة لأنها تحتوى على بيانات سنوية حول المقاييس المذكورة أعلاه من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، وهذا عدد غير كاف من الملاحظات لتحليل السلاسل الزمنية

كما توفر قاعدة بيانات مؤشر التنمية **المالية Financial Development Index Database** التابعة لصندوق النقد الدولي أيضًا بيانات خاصة بمؤشر المؤسسات المالية **Financial Institutions Index (FI)**، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح حيث القيمة الأكبر تمثل أداء أفضل للمؤسسات المالية، والذى يرتكز على ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر عمق المؤسسات المالية ومؤشر الوصول للمؤسسات المالية ومؤشر كفاءة المؤسسات المالية، وسوف يعتمد البحث على الاتى:.

أ) مؤشر الوصول للمؤسسات المالية (FIA)financial Institutions Access

وهو مؤشر مركب للبيانات الخاصة فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ من البالغين، وماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ من البالغين.

حيث تشير الدراسات السابقة ومنها دراسة(**حسين،٢٠٢٣**) التي اعتمدت على مؤشرين من المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات المالية وهما مؤشر النفاذ إلى المؤسسات المالية ومؤشر عمق المؤسسات المالية.

كما استخدمت دراسة(**Raouf,2022**) العديد من المتغيرات الحاكمة مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم المحسوب باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والانفتاح التجاري، في حين استخدمت دراسة (**عاشور،٢٠٢٢**) بعنوان محددات عجز الموازنة في مصر عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع، ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات مستقلة.

وسوف تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الذاتى للإبطاء الموزع **Autoregressive Distributed Leg Model(ARDL) الذى لايشترط أن تكون المتغيرات المقدرة لها رتبة التكامل** أو السكون نفسها، ولكن ما يجب التأكدمنه عدم وجود سلاسل زمنية ساكنة من الدرجة الثانية . كما أنه يمكن اختبار التكامل المشترك فى هذا النموذج باستخدام اختبار الحدود **Bound Test** الذى طوره **Pesaran et .al(2001)**، حيث تُدمج نماذج الانحدار الذاتى **Distributed Leg Model**، ونماذج فترات الإبطاء الموزعة **Distributed Leg Model**. ويتميز نموذج(**ARDL**) بإختبار العلاقة فى الأجلين الطويل القصير والطويل.

١) وصف وتشخيص بيانات الدراسة

تعد مرحلة توصيف المتغيرات من أهم المراحل في النموذج القياسي، حيث يتم فيها التوصيف الاقتصادي لمتغيرات النموذج لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتعبير عنها بشكل رياضي.

الجدول رقم (٣) التوصيف الاقتصادي للمتغيرات ومصادر البيانات.

المتغير	اسم المتغير	تعريف المتغير	مصدر البيانات
BDGDP	تطور نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في مصر	يمثل هذا المتغير قيمة العجز النقدي المحسوب بالفرق بين المصروفات والإيرادات العامة للدولة، ويضاف إليه صافى حيازة الأصول (حيازة الأصول المالية مخصوم منها المتحصلات من حيازة تلك الأصول)، لنحصل على نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي	التقارير السنوية المختلفة للبنك المركزي المصري
FIA	مؤشر الوصول للمؤسسات المالية	وهو مؤشر مركب للبيانات الخاصة فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ من البالغين، وماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ من البالغين.	قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية التابعة لصندوق النقد الدولي
GGDPPC	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (%)	يعبر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، ونعنى به متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، بعد قسمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.	قاعدة بيانات البنك الدولي
INF	معدل التضخم	يعكس التضخم وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك النسبة المئوية للتغير في التكلفة بالنسبة للمستهلك العادى للحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو متغيرة في فترات زمنية محددة	قاعدة بيانات البنك الدولى
LNREER	سعر الصرف الحقيقي الفعال	هو سعر صرف العملة المحلية بالنسبة لعدة عملات أخربعد الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لشركاء الدول التجاريين وذلك عن طري ق إعطاء وزن لسعر صرف العملة المحلية مع كل شريك تجارى، وهو يعبر عن مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة العملات الاخرى	قاعدة بيانات البنك الدولى
OT	الانفتاح التجارى	يعبر الانفتاح التجارى عن تخفيض التعريفة الجمركية بالإضافة إلى إزالة كافة الحواجز والعقبات امام التجارة الدولية وعادة يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات بالقيمة الحقيقية إلى الناتج المحلى الإجمالي بالاسعار الجارية.	قاعدة بيانات البنك الدولى
RIR	معدل الفائدة الحقيقى	هو سعر فائدة الإقراض المعدل للتضخم	قاعدة بيانات البنك الدولى
TBD	عجز الميزان التجارى	عبارة عن الفرق بين الصادرات بالاسعار الجارية للدولار الامريكى والواردات بالاسعار الجارية للدولار الامريكى	قاعدة بيانات البنك الدولى

وفى ضوء ما سبق، تتكون المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من الاتي:-

١ . اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

تتمثل الخطوة الأول للتعامل مع البيانات هو التأكد من استقراريه البيانات أي هل البيانات من نفس الرتبة أو الدرجة، لأن درجة استقراريه البيانات اساس لتحديد نوع النموذج المستخدم ، وهناك طرق عديده لفحص استقراريه البيانات ولكن تم استخدام اختبار ديكي فولار المجمع **Adf** و اختبار فيبلس .**Pp**

ووجد أن معظم البيانات مستقرة والأخرى غير مستقرة ومع صغر حجم العينة فالنموذج الأنسب هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطئ **ARDL** وتتمثل خطوات تطبيق نموذج في الاتي:

أ – اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **Test of Bounds**.

ب – تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج **ARDL**.

٢– وأخيرًا يتم التأكد من سلامه النموذج من خلال الاختبارات القياسية مثل:

أ) اختبار مدى طبيعة البيانات

ب) اختبار وجود ارتباط سلسلى أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

ت) فرض ثبات التباين لفحص مشكلة وجود فئات غير متجانسة

ث) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

٢) نتائج الدراسة القياسية

نستعرض فى هذا الجزء نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين الشمول المالى وعجز الموازنة العامة للدولة فى الإقتصاد المصرى ، وذلم بإستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة من (١٩٩١ . ٢٠٢١).

١) فحص استقرارية النموذج

يتطلب التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية أولًا فحص مدى استقرارية كل سلسلة وسكونها على حدة، حيث يتوقف اختيار النموذج المستخدم للدراسة على مدى استقرار المتغيرات محل الدراسة، وسوف تعتمد الدراسة على اختبار ديكى فولار المجمع ADF واختبار فيبلس.

جدول رقم (٤) اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF عند المستوى Level	الاستقرار عند المستوى Level	أختبار ADF (بعد أخذ الفروق الأولى)	الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى)
Y	**BDGDP**	١,٨٨٩٩ (٠,٠٥٧١)	غير مستقر	٨,٢١٢٣ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر
X_1	**FIA**	٠,٤٢٥٠ ٠,٧٩٩	غير مستقر	٢,٧٩٩٠ (٠,٠٠٦٨)*	مستقر
X_2	**GGDPPC**	١,١٧٧٦ (٠,٢١٢٨)	غير مستقر	٥,٢٢٥٣ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر
X_3	**INF**	١,٨٩٥١ (٠,٠٥٦٥)	غير مستقر	٧,٨٦٨٠ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر
X_4	**LNREER**	٠,٥٨٨٦ ٠,٨٣٧٩	غير مستقر	٤,٢٢٤٩ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF عند المستوى Level	الاستقرار عند المستوى Level	أختبار ADF (بعد أخذ الفروق الأولى)	الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى)
X_5	**OT**	٣,٣٣٧٠ (٠,٠٠١٦)*	مستقر	٣,٥٧١٤ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر
X_6	**RIR**	١,٤٢٦٧ (٠,١٤٠٢)	غير مستقر	٧,٨٧٥٧ (٠,٠٠٩)*	مستقر
X_7	**TBD**	٣,٠٣٧٩ ٠,٩٩٨٩	غير مستقر	٧,٣٨٦٣ (٠,٠٠٠٠)*	مستقر

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج الاحصائىEViews

الارقام بين الأقواس ( ) تعبر عن القيم الاحتمالية المناظرة للمعلمات

(*) معنوى عند مستوى ٥%

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن بعض من المتغيرات المدرجة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي 5% ، أما باقى المتغيرات الاخرى فكانت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ووفقًا لذلك فإن هناك اختلاف فى درجات استقرار السلاسل الزمنية بين حالة المستوى وحالة الفرق الأول، ومع مراعاة صغر حجم العينة والتي تبلغ 31 مشاهدة، فالنموذج الأنسب للتعامل مع البيانات هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطئة **ARDL** وذلك على النحو التالي:

الخطوة الاولى: دراسة وفحص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

نستخدم اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات،فنقارن القيمة المحسوبة بالحدود الخاصة بمستوى المعنوية ٥%، فنجد أن قيمة إحصاء الاختبار المحسوبة أعلى من الحدود الدنيا والعليا فى النموذج ، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.ويوضح ذلك الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) اختبار وجود تتكامل مشترك من خلال اختبار الحدود

Test Statistic	value	signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic:n=1000	
F-Statistic	8.250241	10%	1.7	2.83
K	7	5%	1.97	3.18
		2.5%	2.22	3.49
		1%	2.54	3.91

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

الخطوة الثانية: دراسة وفحص وجود العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإعتماد على ما يسمى بتصحيح الخطأ، الذى يشير إلى فحص العلاقات فى الأجلين القصير والطويل، وأيضا مدى تصحيح الخطأ فى النموذج. ويوضح ذلك الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) تقديرات النموذج فى الأجلين القصير والطويل

معلمات الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(GGDPPC)**	-0.583724	0.293733	-1.987258	0.0623
D(FIA)**	-66.70286	27.00926	-2.469629	0.0238
D(INF)**	0.395079	0.130200	3.034397	0.0071
D(LNREER(-1))	5.010030	0.849352	5.898650	0.0000
D(OT(-1))	-1.392622	0.306653	-4.541364	0.00003
D(RIR(-1))	0.068155	0.197810	0.344549	0.7344
D(TBD(-1))	-0.348882	0.118454	-2.945300	0.0087
D(LNREER)	11.91079	5.174022	2.302036	0.0335
D(OT)	-106953	0.509860	-0.209770	0.8362
D(RIR)	0.309617	0.143718	2.154338	0.0450
D(TBD)	-0.190411	0.059668	-3.191166	0.0051
CointEq(-1)*	-0.446001	0.046583	-9.574411	0.0000
معلمات الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
GGDPPC	-1.308797	0.669848	-1.953872	0.0664
FIA	-149.5578	71.59838	-2.088843	0.0512
INF	0.885827	0.392759	2.255398	0.0368
LNREER	11.23324	3.181886	3.530371	0.0024
OT	-3.122466	1.137777	-2.744356	0.0133
RIR	0.152814	0.460170	0.332082	0.7437
TBD	-0.782246	0.374015	-2.091481	0.0509

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

بالنظر إلى الجدول رقم (٦) تقديرات النموذج فى الآجلين القصير والطويل نستنتج الأتى:

- هناك تأثير عكسي للتغير في مؤشر الوصول المالي للمؤسسات المالية بمقدار- ٦٦,٧٠٢٨٦ و.-١٤٩.٥٥٧٨على التوالى فى الأجلين القصير والطويل هذا التأثير معنوي احصائيًا عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يشير إلى أن زيادة قيمة التغير في مؤشر الوصول للمؤسسات المالية يؤدى إلى التأثير السلبى على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى ،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأول، ويرجع ذلك إلى أن زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات وطبقات المجتمع وخاصة المهمشة منها، يحسن من كفاءة النظام المالي فالتحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، وينعكس ذلك على زيادة كفاءة أداء الموازنة العامة في حصر كافة أوجه الدعم من خلال ربط كل أجهزة الحكومة الكترونيًا، وربطها بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ، وحساب الخزانة الموحد الذى يعمل على زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية وبالتالي رفع كفاءة وشفافية الانفاق الحكومي وترشيد الانفاق العام من جهة، وزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى مما يؤدى إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة لإجمالي الناتج المحلى للدولة.
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي له تأثير سلبى غير معنوي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير والطويل بمقدار -٠.٥٨٣٧٢٤ ، و -١.٣٠٨٧٩٧ على التوالى.
- الانفتاح التجاري له تأثير سلبى معنوي عند الفترة الإبطاء الأول على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير و الطويل بمقدار -١.٣٩٢٦٢٢ ، و-٣.١٢٢٤٦٦ على التوالى
- معدل التضخم له تأثير موجب ومعنوي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير والطويل بمقدار ٠.٣٠٩٦١٧ و ٠.٨٨٥٨٢٧ على التوالى.
- هناك تأثير موجب ومعنوي لزيادة معدل الفائدة الحقيقي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في الأجل القصير بمقدار ٠.٣٠٩٦١٧، بينما في الأجل الطويل فإن هناك تأثير موجب وغير معنوي لمعدل الفائدة الحقيقي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى بمقدار -٠.٧٨٢٢٤٦.

- هناك تأثير سلبى معنوي لعجز الميزان التجاري على نسبة عجز الموازنة لإجمالى الناتج المحلى فى الأجل القصير بمقدار -٠.٣٤٨٨٨٢ و -٠.١٩٠٤١١ بالنسبة للمستوى ومع فترة الإبطاء الأول على التوالى على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى ، وفى الأجل الطويل هناك تأثير سلبى معنوى لعجز الميزان التجارى على نسبة عجز الموازنة لإجمالى الناتج المحلى بمقدار -٠.٧٨٢٢٤٦.
- وتشير نتائج الدراسة التطبيقية أنه في الأجل القصير والطويل هناك تأثير موجب ومعنوي للتغير في سعر الصرف الحقيقي الفعال عند الفرق الأول على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى بمقدار ٠.٠٦٨١٥٥ و١١.٢٣٣٢٤ على التوالى .
- كانت قيمة معلمة التكامل المشترك والتي تعبر عن سرعة تصحيح النموذج تحقق فيها الشرطان اللازمان، وهما أن قيمتها أقل من ١- القيمة السالبة للواحد الصحيح وكذلك أيضًا كانت معنوية، حيث كانت درجة معنويتها هي ٠.٠٠٠٠ وبغت قيمة المعلمة -٠.٤٤٦٠٠١.

٢) وأخيرًا يتم التأكد من سلامه النموذج من خلال الاختبارات القياسية مثل:

أ) اختبار مدى طبيعية البيانات

سوف يتم استخدام اختبار جارك بيرا Jargue Bera هنا لفحص بيانات النموذج هل تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وتتم صياغة الفروض اعتمادًا على صياغة فرض العدم والفرض البديل، ويشير فرض العدم إلى أن بيانات النموذج تتوزع بشكل طبيعي أي تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الاختبار أكبر من ٥%، بينما يشير الفرض البديل إلى أن البيانات وتوزيعها الاحتمالي لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الاختبار أقل من ٥ % وسوف نوضح نتائج اختبار التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال الرسم التالي.

شكل رقم(١ – ١) نتائج اختبار التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

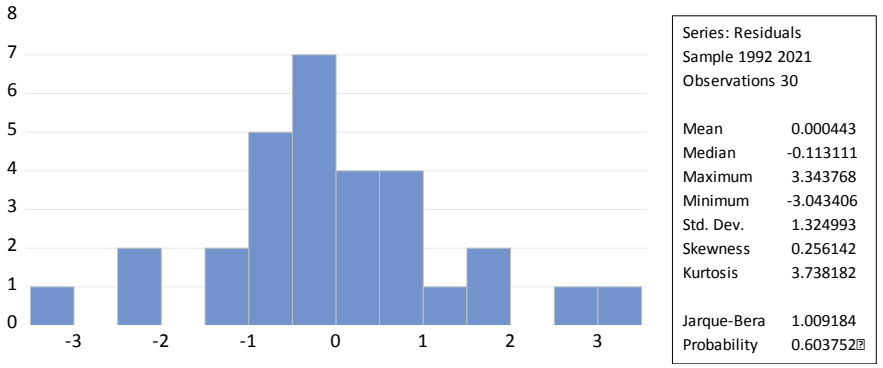

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج Eviews 8

ويتضح من الرسمة السابقة أن قيمة احتمال جارك بيرا بلغت ٠,٦٠٣٧٥٢أي أنها أكبر من ٥% مستوى المعنوية التي اختارته الباحثة، وذلك يعنى أنه قبول الفرض العدم وهو أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، ورفض الفرض البديل.

ب) اختبار مشاكل القياس الاقتصادى فى النموذج

جدول رقم (٧) نتائج اختبارات مشاكل القياس الاقتصادى فى النموذج

الفرض الخاص باختبار عدم وجود ارتباط سلسلى Serial Correlation			
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	1.538163	Prob.F(2.16)	0.2449
Obs*R-Squared	4.837921	Prob.Chi-Square(2)	0.0890
فرض ثبات التباين Heteroskedasticity			
Heteroskedasticity Test: Glejser			
F-Statistic	0.543666	Prob.F(1.27)	0.4673
Obs*R-Squared	0.72411	Prob.Chi-Square(1)	0.4493
اختبار صحة الشكل الدالي في النموذج الأول			
Ramsey RESET Test			
Equation:FINAL3			
	Value	**Df**	**probability**
t-Statistic	0.220107	17	0.8284
F-Statistic	0.048447	1.17	0.8284

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

يوضح الجدول رقم (٧) عدد من الاختبارات لتأكد من سلامة النموذج تتمثل فى الاتى :-

- **الفرض الخاص باختبار وجود ارتباط سلسلى Serial Correlation**

سوف يتم الاعتماد على اختبار Serial Correlation LM test لفحص وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث تحدث مشكلة الارتباط الذاتي بسبب عدم وجود علاقة بين المتغيرات العشوائية في فترات زمنية مختلفة، وبالتالي تصبح هذه المتغيرات غير كفأه حيث يكون الخطأ المعياري لتوزيع المعاينة لمعاملات الانحدار كبير، وبالتالي سوف تكون نتائج تقدير فترة الثقة واختبارات الفروض مضللة مما يزيد احتمال الوقوع في خطأ النوع الأول أو النوع الثاني.

وتتم صياغة الفروض في اختبار عدم وجود ارتباط سلسل على فرض العدم المتمثل في أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء إذا كانت نتيجة احتمال الاختبار أكبر من ٥% وبالتالي لا توجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء والفرض البديل يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء إذا كانت نتيجة احتمال الاختبار أقل من ٥% يكون لدينا مشكلة ارتباط ذاتي

يتضح من الجدول السابقة أن قيمة احتمال مربع كاى هو ٠,٠٨٩٠ أكبر من ٥% أي نقبل الفرض العدم بأنه لايوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي ، وبالتالي لا توجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **اختبار فرض ثبات التباين Heteroskedasticity**

سوف نعتمد على **اختبارGleiser** لفحص وجود مشكله ثبات التباين أي أن تباين الأخطاء ثابت، وتحدث تلك المشكلة بسبب وجود فئات غير متجانسة من مفردات العينة، ويرجع ذلك بسبب زيادة الزمن، فقد يكون للزمن تأثير موجب على زيادة التباين في الخطأ العشوائي وقد يكون هذا التأثير سلبيًا، وسوف تتم صياغة الفروض وفقًا إلى صياغة فرض العدم والفرض البديل، حيث يشير فرض العدم إلى عدم وجود مشكلة ثبات التباين أي تباين الاخطاء ثابت إذا كانت قيمة **pro chi sqare** أكبر من ٥% ، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود مشكلة ثبات التباين أي تباين الاخطاء غير مستقر، وذلك عندما تكون قيمة **Pro Chi Square** أقل من٥ %.

يتضح من الجدول السابق أن نتيجة **pro chi square** كانت ٠,٤٤٩٣ وهو أكبر من ٥% أي نقبل فرض العدم وهو عدم وجود مشكلة ثبات التباين أي أن تباين الأخطاء يتسم بالثبات، ومن ثم لا توجد هذه المشكلة.

- **اختبار صحة الدالة للنموذج**

سوف يتم الاعتماد على اختبار ramsey test لفحص مدى صحة الشكل الدالي عن طريق فحص احتمال قيمة اختبار f وكلما كانت قيمة الاحتمال أكبر من ٥% يعنى أن صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج واستقرار شكل الدالة للنموذج. يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال أكبر من ٥% والمقدر بـ ٠,٨٢٨٤ ، وهذا يعنى أن صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج واستقرار شكل الدالة للنموذج.

- **اختبار ثبات النموذج CUSUM test**

الشكل رقم (١ – ٢) اختبار سلوك البيانات cusum

المجموع التراكمى لتكرار مربعات البواقى　　المجموع التراكمى لتكرار البواقى

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج EViews 8

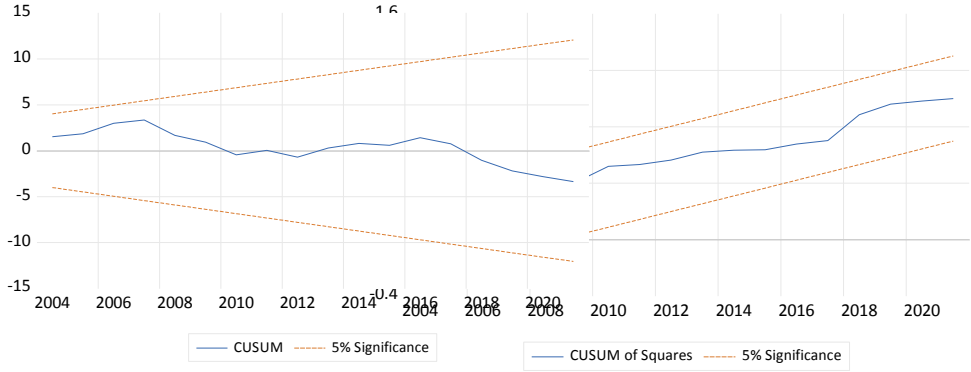

وبالنظر إلى الرسم أعلاه يوضح التمثيل البياني لكل من نتائج المجموع التراكمى لتكرار البواقى CUSUM والمجموع التراكمى لتكرار مربعات للبواقى CUSUM OF Squares ، وجود القيم بين الحدود والتي تعبر عن السير العشوائي لمشاهدات مستقلة تخضع لتوزيع طبيعي، مما يشير إلى ثبات المعاملات الانحدار واستقرار النموذج وقدرته على التنبؤ.

ووفقًا لما سبق يمكننا القول بأن النموذج مستقر، ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالمعلمات في الأجل الطويل

سابعًا: خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات الدراسة

أولًا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل في الأتى:-

- أظهرت الدراسة وجود عجز هيكلي دائم في الموازنة العامة للدولة المصرية خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ – ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- استطاع الاقتصاد المصري أن يحقق مستوى مقبول من الشمول المالي، فوفقًا لمؤشرات قياس الشمول المالي، ارتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص من٣,٦٦ فرع عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٢٦ فرع عام ٢٠٢٢، وتطور عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ من ٣٧,٦٦ عام ٢٠٠٥ إلى ١١٠,٦ عام ٢٠٢٢، وتطور عدد حسابات الودائع لدر البنوك التجارية من ٣٠٧,٣٥ حساب عام ٢٠٠٦ إلى ٧٤٦,٩٤ حساب عام ٢٠٢٢.
- الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات ميكنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر الوصول للمؤسسات المالية ونسبة عجز الموازنة لإجمالى الناتج المحلى في مصر خلال الفترة(١٩٩١ – ٢٠٢١).
- الشمول المالي معبرا عنه بمؤشر الوصول للمؤسسات المالية له تأثير سلبى معنوي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، أي مع زيادة مؤشر الوصول للمؤسسات المالية ينخفض نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى.
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي له تأثير سلبى غير معنوي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير والطويل.
- الانفتاح التجاري له تأثير سلبى معنوي عند الفترة الإبطاء الأول على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير و الطويل.
- معدل التضخم له تأثير موجب ومعنوي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في كل من الأجل القصير والطويل.

- هناك تأثير موجب ومعنوي لزيادة معدل الفائدة الحقيقي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل فإن هناك تأثير موجب وغير معنوي لمعدل الفائدة الحقيقي على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى.
- هناك تأثير سلبى معنوي لعجز الميزان التجاري عند الفرق الأول على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى في الأجل القصير والطويل.
- وتشير نتائج الدراسة التطبيقية أنه في الأجل القصير والطويل هناك تأثير موجب ومعنوي للتغير في سعر الصرف الحقيقي الفعال عند الفرق الأول على نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى.
- تشير النتائج إلى وجود علاقة بين نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى والمتغيرات المستقلة في كل من الاجل القصير والأجل الطويل حيث توجد علاقة طردية بين نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى وكل من معدل التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف الحقيقي . وعلى العكس، توجد علاقة عكسية بين نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى وكل من مؤشر الوصول للمؤسسات المالية ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والانفتاح التجاري وعجز الميزان التجاري، وجاءت تلك النتائج متفقة مع فرضيات النظرية الاقتصادية.
- اثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية، بين الشمول المالي معبرًا عنه بمؤشر الوصول للمؤسسات المالية وعجز الموازنة العامة معبرًا عنه بنسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلى، حيث يؤدى تطبيق الشمول المالي إلى ادخال مبالغ ضخمه والتي تدار في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تضمينها في الاقتصاد القومي مما يدفع حركة الاقتصاد القومي للأمام وذلك عندما يصبح الناس والمؤسسات أكثر اندماجًا ماليًا مما يؤدى إلى زيادة دخولهم ومن ثم تحسين الحصيلة الضريبية التي تعد أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة، ومن ناحية أخرى يعمل الشمول المالي على حصر كافة أوجه الدعم من خلال ربط كل أجهزة الحكومة الكترونيا وربطها بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وحساب الخزانة الموحد الذى يعمل على زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية وبالتالي رفع كفاءة وشفافية وترشيد الانفاق الحكومي مما ينتج عنه انخفاض في عجز الموازنة العامة.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصى الباحثة بالاتي:

*ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، بحيث يتم ترشيد الإنفاق، مثل: بنود المكافآت، والبدلات، ومصروفات الانتقال، والسفر، ومصروفات الإقامة والاحتفالات، وضبط النفقات الجارية وربطها بمؤشرات لقياس الأداء.

*رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية من خلال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وترشيد نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، التي تمنح للمشروعات والصناعات دون ضوابط حاكمة ومحددة.

* يجب أن تقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية المصرية بإنشاء قاعدة بيانات فيما ما يتعلق بإيرادات ومدفوعات الجهات الحكومية، بالاعتماد على نظم الدفع الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني.

* استخدام التكنولوجيا المالية والوسائل الإلكترونية ضمن منظومة الشمول المالي تحت رقابة وتنفيذ وزارة المالية المصرية بتطبيق آليات التحول إلى الربط الإلكتروني بين المصالح الادارية داخل الدولة.

* نشر وسائل التثقيف المالي من حملات التوعية والتدريب وتفعيلها في جميع الوحدات الحكومية، وإلكترونيا عن طريق شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الإلكتروني الأخرى من خلال هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

* ضرورة العمل على اكتمال بناء البنية التكنولوجية الرقمية للنظام المالي الحكومة بتفعيل دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لسهولة ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

كما توصى الدراسة بإجراء السياسات التالية لتعزيز الشمول المالي في مصر

١) مطلوب من الحكومة أن تقود الطريق وتعزز تطوير ونمو المدفوعات الإلكترونية كما حدث في حالة كينيا، فيجب أن يدعم دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز مبادرات الشمول المالي ، وبالنظر إلى أن التقدم التقني يجب أن يكون مصحوبًا ببيئة تنظيمية لتأمين مستخدمي التكنولوجيا في الخدمات المالية، بالإضافة إلى أن المنظمين يجب أن يسعوا بشكل استبقائي لفهم الابتكارات الناشئة والمخاطر المحتملة وكيفية تنظيمها.

٢) سن قوانين أو ابتكار أدوات يمكنها معالجة العوائق الاجتماعية التي تواجه المرأة، والسمسرة المالية لفئات الدخل الفقيرة، وجميع المواطنين بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تطور البنية التحتية المالية الازمة التي تشجع الابتكار في القطاع الخاص، فضلا عن إنشاء سجلات الضمان ومكاتب الائتمان.

٣) إقامة مشاريع محددة للبنية التحتية عريضة النطاق في المناطق الريفية، بمشاركة كاملة من أصحاب المصلحة.

٤) مشكلة الفقر تحدى متعدد الأوجه يحتاج إلى حلول متعددة لمكافحته، فينبغي بذل المزيد من الجهود من قبل الحكومة من خلال خلق فرص العمل ، والدخل الإضافي إلى جانب الاحتياطيات الوقائية، كل ذلك يمكن أن يساعد عملية المؤسسات المالية على لعب دورها في الحد من الفقر وكذلك تعزيز الرفاهية . في ذلك الوقت يمكن أن يتأثر تأثير الوسيط المالي بمزيد من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك والهامشيين المندمجين في القطاع المالي الرسمي.

٥) يتطلب تحقيق التمويل الشامل قيادة استباقية وتنسيقًا وجهدًا مستدامًا من الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية وحتى المستهلكين، حيث يساعد العمل معًا في تحقيق نتائج أفضل.

٦) تحفيز المؤسسات الرسمية التي تعزز التنفيذ الأسرع للوسيط المالي من خلال توفير الوصول إلى أنوع جديدة من الخدمات المالية الرسمية مثل الرواتب ودفع الفواتير وإيداع أو سحب النقود من أجهزة الصرف الآلي وتحويل الأموال إلى أي محفظة إلكترونية أخرى والوصول إلى العديد من الخدمات الحكومية دون الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي، وهذا بدوره سيمكن من تحويل الأموال بسهولة وسرعة بكفاءة، مما يسرع المبيعات في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ويحسن كفاءة السوق ويزيل الحواجز التي تعترض النمو.

ثامنًا: قائمة المراجع

١ . المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد عبد الحميد.(٢٠٢٠). **التغير الهيكلي في الاقتصاد المصري(دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر).** رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة طنطا.
- أبو العز، نهلة.(٢٠٢١) . **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقميةالمالية على الشمول المالي في القطاع المالي بالدول الافريقية** . مجلة السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد ١١، العدد ١٠.
- أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود، صبيح، وائل على أحمد.(٢٠٢٣). **دور المشروعات الريادية فى الحد من أسباب الفقر فى مصر (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢١).** مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٥، العدد الاول.
- أبو عجيلة،علاء مصطفى ، صبيح، وائل على أحمد.(٢٠٢٢).**دور الشمول المالى فى الحد من البطالة فى مصر**.مجلة مصر المعاصرة،المجلد ١١٣، العدد٥٤٥.
- أحمد، أبو الوفا أمين صادق، موسى، سماسم كامل& عبد الواحد، فيصل زكى.(٢٠٢٣). **أثر تطبيق الشمول المالي على تحسين الحصيلة الضريبية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** مجلة العلوم البيئية، المجلد ٥٢، العدد ٦، الجزء الرابع.
- إسماعيل، صاري، بوطريق، إبراهيم.(٢٠٢١). **الشمول المالي كداعم أساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا.** بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة ،بدار أوبر جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٤ و٢٥ مارس ٢٠٢١
- أنور، إيمان إسماعيل.(٢٠٢١). **دور الشمول المالي في تعزيز الادخار.** مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة،المجلد٧، العدد ١.
- البغدادي، مروة فتحي السيد .(٢٠١١).**الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي.** رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

- البكل، أحمد& الحداد، إيمان.(٢٠٢٢). **الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد،** كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد ١٥، العدد١٤.
- البنا، إسلام محمد.(٢٠٢٠). **أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر**. المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد٣،المجلد ٣٨، ص١٥٤.
- التونى، شريهان مصطفى.(٢٠٢١).**أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة ميدانية)**.مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلد ٢٢، العدد٤.
- جعفر، حنان علاء الدين.(٢٠٢٠). **آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات.** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- حربى، نصر رمضان سعد الله.(٢٠٢٣).**الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري(دراسة مقارنة).** مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، المجلد٤١، العدد٤١.
- الحريري، بسمة محمد دريس. (٢٠٢١) . **تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية . دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية.** المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢،العدد٢، الجزء ٣.
- حسين، أحمد إبراهيم & عبدالله، هاشم محمد. (٢٠٢٢). **قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (٢٠٠٢ -٢٠١٩)**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٣، العدد٣.
- حسيني، جازية. (٢٠٢٠). **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،** المجلد ١٦، العدد ٢٣.
- الخولى، محمد فوزى.(٢٠١٩). **نظرة تحليلية في الموازنة المصرية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ في ظل خطة الدولة**. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٥٦، العدد٤.

- سعدون، محمد محروس .(٢٠٢١). **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية.** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٢، العدد ٤.
- الشاعر، محمد السيد السيد.(٢٠٢١) . **التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.** بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان " التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- شلتوت، أحمد محمد.(٢٠٢٢). **محددات تطبيق سياسات الشمول المالي وتأثيرها على جودة الأداء المصرفي دراسة تطبيقية.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عاشور، أحمد.(٢٠٢٢). **محددات عجز الموازنة في مصر:١٩٩٩ .٢٠٢٢.** المجلة **الدولية للسياسات العامة في مصر**، مجلد١، العدد٤.
- عباس، آية عادل محمود .(٢٠٢١). **تأثير الشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.** المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد١٢،العدد ٤.
- عبد العزيز، هبة فؤاد فؤاد (٢٠٢٠). **سياسات صندوق النقد الدولي وبرنامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر" الاتفاق والاختلاف والرؤية المستقبلية".** رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة طنطا، ص٨٠.
- عبد العظيم، عصام أحمد، سلامة، أحمد أبو سريع(٢٠١٩). **تقييم أثر التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري.** المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الاول، المجلد ٤٠
- عبد القادر، فاطمة سيد.(٢٠٢٢). **الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر.** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،المجلد ٥٢، العدد٤.
- عبد الله، أحمد يحيى محمد على.(٢٠٢٢). **دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري.** المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد٣، العدد٢، الجزء الرابع

- عبيد، جمال محمود عطية، وهبة، شيماء محمد، وحشيش، ناهد طه محمد. (٢٠٢٠). **عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر .** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، المجلد٣٤، العدد٤.
- العش، رشا عوني عبد الله. (٢٠٢١). **دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري**. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان" أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي"، مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا، كلية التجارة.
- عطية، أشرف.(٢٠٢٠). **ظاهرة الاقتصاد الخفي، الاثار وآليات المواجهة**. المجلة القانونية ،المجلد ٨، العدد١٠.
- على ،السيد صلاح.(٢٠٢٠). **الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر .** مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا: مجلة فصيلة عملية محكمة، العدد٣٥، المجلد ٤.
- عوض، آية عادل محمود.(٢٠٢١). **أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك.** مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد٣١، العدد٣.
- الفقى، محمد سعد أبو الفتوح.(٢٠٢٣).**أثر الشمول المالي على الادخار في مصر دراسة قياسية(٢٠٠٤ .٢٠٢٠).** مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، المجلد١٥، العدد١٢.
- قمرة، أحمد محمد وجيد،(٢٠٢٠). **تقييم أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية على بعض قطاعات الاقتصاد المصري**. رسالة دكتوره، كلية التجارة ، جامعة المنوفية.
- محمد، منال جابر.(٢٠٢١). **العلاقة التبادلية عن عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم** . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،المجلد٥١، العدد١.

- محمود، حسين أمين محمد(٢٠٢١). **تطور العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام بالتطبيق على مصر : دراسة مسحية**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ١٢، العدد١.
- مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف.(٢٠٢١). **تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠١٨)**. المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤١، العدد٤.
- مهران، حسنى، محمد، السيد، حجازي، رشدي & الخضري، ياسمين. (٢٠٢٢). **قياس أثر فوائد أذون الخزانة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر** . المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٣، العدد ٢، الجزء الرابع.
- ميرود، فاتح. (٢٠٢٢). **رقمنه المالية العامة في الدول العربية . تجارب بعض الدول العربية**. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد١٢، العدد ١.
- معهد التخطيط القومى.(٢٠١٧). **الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغرغير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر** .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٥)، أكتوبر.
- نصير، مبروك محمد السيد.(٢٠٢٢). **قياس آثر تطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) لتحسين أداء الموازنة الالكترونية في مصر**. المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية المجلد ٤٧، العدد٤.
- هاشم، أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم .(٢٠٢٠). **أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري** ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعلية ، جامعة قناة السويس، المجلد١١، العدد٢.
- هاشم، أحمد حمدي.(٢٠٢١). **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الاصلاح المالي في الاقتصاد المصري.** رسالة دكتوره، كلية التجارة، جامعة السويس.
- هاشم، دينا مختار صابر.(٢٠٢٢). **أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية(دراسة تطبيقية).** مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد (٢٣)، العدد الأول.

- يونس، وليد حمدي الحسيني، (٢٠٢١). **نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن أثر الشمول المالي للخدمات المالية المصرفية على الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية(دراسة ميدانية).** المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد٣،العدد٣.

٢ ـ المراجع الأجنبية

- Al-Own, B., & Bani-Khalid, T. (2021**). Financial inclusion and tax revenue: Evidence from Europe.** International Journal of Financial Research, 12(2).
- Avom, D., Bangaké, C., & Ndoya, H. (2021). **Measuring financial inclusion in African countries**. Economics Bulletin, 41(3).
- Beckzada,M.(2018**)." Engendering the banking financial institutions in Egypt to enhance financial inclusion",** Professional Master in Gender and Development, Faculty of Economics & Political Science,Pp22,23.
- CENRRAL BANK OF EGYPT,(2020)." **FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT**" CASE STUDT .
- CGAP& AMF.(2017**). Financial Inclusion Measurement In The Arab World**. Avalupal at: https://www.amf.org.ae/en/publications/arab-financial-inclusion-task-force/financial-inclusion-measurement-arab-world
- Edeminam, V. B., & Abdullahi, H. (2022). **The effects of financial inclusion on external debt in Africa.** Journal of Global Economics and Business, 3(9).
- Ghebrial, F. (2019**). Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges.** Theses and Dissertations, AUC Knowledge Fountain, American University in Cairo.
- Hussein,H.(2020**). The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The Case of Egypt**. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol 11,No.6 .
- Khatoon, A., & Shabbar, S. (2022). **Does Financial Inclusion Create Tax Revenue for the Government? A Panel Study on Developing Countries**. Pakistan Journal of Economic Studies (PJES), 5(2).
- Kumar, S. (2023**). Does Financial Inclusion Enhance Tax Revenue: Indian Experience** (No. 335).
- Liu, D., Xie, Y., Hafeez, M., & Usman, A. (2022). **The trade-off between economic performance and environmental quality: does financial inclusion matter for emerging Asian economies?.** Environmental Science and Pollution Research, avalupal at:

https://li”nk.springer.com/article/10.1007/s11356-021-17755-1

- Mahmoud El Baz, H. (2020**). Financial inclusion in Egypt: challengers and recommendations.** L'Egypte Contemporaine, 111(538).

- Mitchell, K., Scott, III, R. H., Mitchell, K., & Scott, R. H. (2019). **Public revenue, financial inclusion and value-added tax in Argentina. Pesos or Plastic?** Financial Inclusion, Taxation, and Development in South America.
- Muzdalifah, M., & Qibthiyyah, R. M. (2023). **The Financial Inclusion and Local Tax Revenue in Indonesia. Jurnal Perencanaan Pembangunan**: The Indonesian Journal of Development Planning, 7(1), 1–24. https://doi.org/10.36574/jpp.v7i1.308
- Hassouba, T. A. (2023). **Financial inclusion in Egypt: the road ahead. Review of Economics and Political Science**.avaliable in: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/reps-06-2022-0034/full/html
- Omojola, O., Adebogun, O., & Audu, S. (2022**). Financial inclusion and tax revenue in Nigeria.** Research Journal of Business and Economic Management, 5(2).
- Ozili, P.K.(2020 B**). Optimal financial inclusion**. VOL.21 , Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101808/ MPRA Paper No. 101808, posted 15 Jul 2020 09:34 UTC
- Oz-Yalaman, G. (2019). **Financial inclusion and tax revenue**. Central Bank Review, 19(3). journal homepage: http: //www.journals.elsevier.com/central-bank-review/
- Raouf, E. (2022). **The impact of financial inclusion on tax revenue in EMEA countries: A threshold regression approach**. Borsa Istanbul Review, 22(6).
- SAYED, M. N& SHUSH,A, (2019**). Determinants of financial inclusion in Egypt. Asian Economic and Financial Review,** Vol, 9. NO,12,Pp 1391
- Tase, K. (2016). **Tracking Financial Inclusion through Deficit Budget Analysis in Nagaland, India. RELIGACIÓN**. Revista de Ciencias Sociales y Humanidades, 1(3)

الملحق الإحصائى

الجدول رقم (١/١) تطور معوقات الشمول المالى في مصر خلال الفترة من(١٩٩١ ــ ٢٠٢١)

السنوات	معدلات التضخم	معدلات البطالة	معدلات الفقر عند خط الفقر الوطنى% من السكان%	نسبة الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	التهرب الضريبي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩١	%١٩,٧	%٩,٤٠	%٢٠,٢	%٥٧,٨	—
١٩٩٢	%١٣,٦	%٨,٩٠	%١٩,٨	%٣٤,٨٩	—
١٩٩٣	%١٢,١	%١٠,٩٠	%١٩,٤	%٣٧,٠١٣	—
١٩٩٤	%٨,٢	%١٠,٩٠	%١٩,١	%٢٣,٣٥	—
١٩٩٥	%١٥,٧	%١١	%١٨,٩	%٢٤,٠٧	—
١٩٩٦	%٧,٢	%٩	%١٨,٢	%٣٣,٧٢	—
١٩٩٧	%٤,٦	%٨,٤	%١٨	%٢٧,٤٢	—
١٩٩٨	%٣,٩	%٨	%١٨,١	%٤٢,٠٧	—
١٩٩٩	%٣,١	%٨	%١٧,٣	%١٨,٧١	—
٢٠٠٠	%٢,٧	%٩	%١٦,٧	%٤٤,١١	—
٢٠٠١	%٢,٣	%٩,٣٠	%١٦,٨	%٣٥,٩٧	—
٢٠٠٢	٢,٧	%١٠,٠٠	%١٧	%٤٦,٥٨	—
٢٠٠٣	%٤,٥	%١٠,٩٠	%١٧,٧	%٣٤,٢	—
٢٠٠٤	%١١,٣	%١٠,٣٠	%١٩,٦	%٨٥,٩١	—
٢٠٠٥	%٤,٩	%١١,٠٠	%١٩,٩	%٤٧,٤٥	—
٢٠٠٦	%٧,٦	%١٠,٥٠	%٢٠,٥	%٢٠,٣	—
٢٠٠٧	%٩,٣	%٨,٨٠	%٢١	%٤٣,٣٧	—
٢٠٠٨	%١٨,٣	%٨,٥٠	%٢١,٦	%٤٤,١٨	—
٢٠٠٩	%١١,٨	%٩,١٠	%٢٣	%٢٢,٩٥	%٤
٢٠١٠	%١١,٢	%٨,٨٠	%٢٥,٢	%٣٤,٠٦	%٣
٢٠١١	%١٠,٥	%١١,٨٠	%٢٥,٦	% ٧,٧٢	%٣
٢٠١٢	%٧,١	%١٢,٦٠	%٢٦,٣	%٣٤,٨٤	%٥
٢٠١٣	%٩,٣	%١٣,٢٠	%٢٦,٥	%٣١,٧١	%٩
٢٠١٤	%١٠,١	%١٣,١٠	%٢٧,١	%١١٤,٠٩	%٦
٢٠١٥	%١٠,٣	%١٣,١٠	%٢٧,٨	%٤٣,٦٩	%٢
٢٠١٦	%١٣,٨	%١٢,٤٠	%٢٩,٨	%٤١	%٥
٢٠١٧	%٢٩,٥	%١١,٨٠	%٣٢,٥	%٣٩	%٥
٢٠١٨	%١٤,٤	%٩,٩٠	%٣٣,١	%١٣	%٢
٢٠١٩	%٩,٢٠	%٧,٩٠	%٣١,٤	———	—
٢٠٢٠	%٥,٠	%٧,٩٠	%٣٠,٢	%١٩	—
٢٠٢١	%٥,٢٠	%٧,٤٠	———		—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية في العالم

الجدول رقم (٢/١) تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات بالمؤسسات المصرفية بجمهورية مصر العربية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٤-٢٠١٧-٢٠٢١)

الفئات		السنوات			
		٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١
حسب الجنس	ذكور(+١٥)	١٢,٨١	١٨,٧٦	٣٨,٦٥	٣٠,٥٧
	إناث(+١٥)	٦,٥٢	٩,٣١	٢٦,٩٩	٢٤,٢٠
	إجمالى البالغين(+١٥)	٩,٧٢	١٤,١٣	٣٢,٧٨	٢٧,٤٤
حسب العاملين أو العاطلين	داخل القوى العاملة (+١٥)	١١,٨٠	٢١,٤٨	٣٨,٢٧	٣١,٢٤
	خارج القوى العاملة (+١٥)	٨,٢٦	٨,٣١	٢٨,٥٠	٢٤,٣٤
حسب الفئات العمرية	صغار البالغين(١٥ـ ٢٤)	٧,٨١	٧,٣١	١٤,٠٥	٩,٧٤
	كبار السن(+٢٥)	١٠,٦٢	١٧,٤٢	٣٩,٦٦	٣٣,٧٩
حسب المستوى التعليمى	التعليم الابتدائى أو أكثر(+١٥)	٥,٣٧	٨,٤٠	٣١,٦٩	٢٥,٠٠
	التعليم الثانوى أو أكثر(+١٥)	١٣,٣٩	١٨,٨٦	٣٣,٤٠	٣٠,٢٧
حسب المستوى المعيشى(مستويات الدخول والثراء)	أفقر٤٠%	٤,٦٦	٥,٤٦	٢٠,٣٢	٢٠,٠٠
	أغنى٦٠%	١٢,٩٣	١٩,٨٩	٤١,٠٧	٣٢,٣٩
السكن	سكان الأرياف (+١٥)	٥,٦٢	١٠,٤٩	٢٩,٢٥	٢٤,٠٧
	سكان الحضر(+١٥)	ـــ	ـــ	ـــ	٢٧,٨٦

المصدر من إعداد الباحثة، اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولى ٢٠٢١، فى الموقع: The Global Findex Database 2021 (worldbank.org)